المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد الثامن والأربعين - تموز ٢٠١٦

No. 48 July - 2016

الشعب العراقي والمجتمع الدولي يدينان بشدة جريمة الإرهاب في الكرادة ويطالبون بمحاسبة المتسببين في هذه الفاجعة المأساوية

المنتدى العراقي يدين بشدة جريمة الإرهاب في الكرادة ويطالب بمحاسبة المتسببين في هذه الفاجعة المأساوية

في وقت نشاطر أهلنا بحي الكرادة وكل الشعب العراقي أحزانهم ، نؤكد إدانتنا لتلك الجريمة الإرهابية التي لم تكن منعزلة في وقعها عن كل مسلسل الإجرام الذي ارتكبته قوى الإرهاب الظلامي ، ونحن هنا إذ نعزي أنفسنا وعوائل الضحايا متمنين الشفاء العاجل لمئات الجرحى والمصابين ، لا نتوقف عند إدانة الجريمة وبشاعة فظاعاتها ، ولكننا نطالب الحكومة بكل مفاصل الجهات المعنية بتحمل المسؤولية في فضح مواضع القصور والفشل في الملف الأمني بدءا من قضية التدريب والاستعداد مرورا بـ طابع الخطط وليس انتهاء بالتركيبة المؤسسية ودقة اختيار عناصرها بمختلف مستويات العمل .

إن حق الحياة يبقى الحق الأكثر قدسية وأولوية للإنسان ، ولطالما تعرض العراقيون لمثل هذه الجرائم الدموية البشعة ولكنهم لم يحصدوا من الحكومة سوى الوعود والبيانات من دون أن يجدوا أية إجراءات جدية فاعلة تتناسب وحجم التهديدات الإرهابية والشق المهول في الجانب الأمني !

لإن شعبنا صاحب الحق ليس بحاجة لمواساة المهملين في واجبات حماية الأمن ورعاية حق الحياة، وشعبنا يرفض استقبال المسؤولين في مجالس العزاء ، ما لم ينهضوا بواجباتهم على أتم وجه منتظر.. فبواكيهم وتعازيهم لن تعيد فلذات الأكباد التي خسروها ولكنها ستعيد إنتاج ذات المتسبب في الجريمة ليحصد زهورا أخرى من بساتين الوطن ...

ونحن هنا وانطلاقا من مسؤولياتنا الحقوقية ، نطالب الحكومة بشكل فوري عاجل بالآتي:-

1. فتح ملفات التحقيق الأمني وكشف ومحاسبة المسؤولين عن كل أشكال التقصير و جرائم الفساد في هذا الملف وتحديدا محاسبة من اشترى وسوق جهاز السونار الوهمي المزيف خاصة أن بريطانيا حكمت التاجر المعني بالموضوع .
2. دفع قوات أمنية كافية لفرض الأمن والأمان لمواطنينا ومدننا ومنع الخروقات الإرهابية والتمكين من الأعمال الاستباقية لمنع الجرائم قبل ارتكابها .
3. تطوير الأجهزة المختصة كافة بتوظيف العناصر الأمنية ذات الخبرة وتمكينها من الأسلحة والأجهزة المتقدمة مع تدريب قواتنا وتمكينها من الخبرات الوافية لأداء مهامها .
4. الاستعانة بالخبرات الأممية بهذا الميدان بقيادة وإدارة وطنية عراقية.
5. زيادة الجهد الإعلامي والتوعية بما يتيح مزيد التفعيل لدور المواطن فيي مكافحة تلك الخروقات .
6. الشروع بحركة تغيير شاملة في بنية الحكومات الاتحادية والمحلية، بما يلبي مطالب الحركة الشعبية في بناء مؤسسات دولة مدنية تستجيب للحقوق والمطالب بكفاءة ونزاهة تامتين .
7. مع إيماننا بأن الإنسان أثمن من كل تعويض ، إلا أننا نحمّل الحكومة مسؤولية تعويض الضحايا كونها فشلت بأداء مهامها في أول حقوق الإنسان وهي الحق في حماية حياته.

نجدد إدانة مسلسل جرائم الإرهابيين القتلة وفظاعاتهم التي لم تعد لها حدود ولم تحترم يوما حرمة إنسان أو قدسية قيم دينية أو أخلاقية ، ونؤكد أن صبر شعبنا قد نفد بعد أن برهنت الحكومة على فشلها في أداء مهامها كافة !

الموت للإرهابيين القتلة والعار للطائفيين السوقة والمجد والخلود لأرواح ضحايا الشعب والوطن والانتصار للحراك المدني وللحركة الحقوقية من أجل استعادة السلم الأهلي وتلبية حقوق مواطنينا وحرياتهم كافة.

ولتعلو أصواتنا جميعا لإدانة جرائم الإرهاب وكل ما استلب حقوق العراقيات والعراقيين، تحديدا تلك الجرائم التي طاولت أبناء الأحياء الفقيرة : في الثورة والشعلة والشعب واليوم في الكرادة ...

ولنطالب بالتغيير من أجل عراق السلام والديموقراطية وبناء الدولة المدنية التي تحمي وجودنا وتضمن حقوقنا .

بغداد / 3 تموز 2016 — المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

تفجيرات الكرادة ... مشروع فشل الحكومة العراقية

بقلم : لويس مرقوس أيوب*

لم يكن تفجير الكرادة بغريب أو مستغرب ، لأنه إمتداد لنهج وسلوك الإرهاب الدموي الضارب في العراق ، الذي يستغل فشل الحكومة في حماية النسيج الوطني العراقي المتنوع في الموصل وصلاح الدين وغيرها من المحافظات خاصة بعد سقوط الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤، ان هذا النهج وفي ظل العقلية التطرفية المتشددة بلا شك سيستمر مادامت ذيول الدكتاتورية من أصحاب المشروع العروبي وأصحاب المشاريع الراديكالية الإسلامية المتطرفة من الدول الاقليمية والمرتبطة بمشاريع إستخباراتية دولية لتقسم المنطقة تسرح وتمرح في الساحة السياسية العراقية .

إن ما حصل ويحصل من التفجيرات والاستهدافات الارهابية للتجمعات المدنية في العراق ، هو دليل فشل الاجهزة الامنية الحكومية وانخراطها في الفساد المنظم بتشكيلاتها الامنية المبنية على المحاصصة الحزبية والقومية والطائفية المقيتة ، والتي هي بعيدة كل البعد عن المهنية والاستقلالية، كما انها قد لا تكون بعيدة بدراية او بدون دراية عن مشاريع مخفية لاتخدم الوحدة الوطنية ، مما يبرهن ضعف الحس الوطني والمصالح العليا للبلد وللاسف ان جل همها وعملها ينصب في حماية شخوص وأصنام كتلها السياسية للحفاظ على مشاريعها الطائفية والتقسيمية ، وخير دليل على ذلك الخلافات السياسية المستمرة والتي طفت على الشارع السياسي بين الكتل السياسية والائتلافات الحاكمة وبين الطبقات السياسية الأخرى المعارضة ، بسبب إستئثار البعض من هذه الكتل والائتلافات في توزيع المناصب الوزارية وقيادات المؤسسات الامنية والهيئات المستقلة ، وهذه الخلافات هي الاخرى تشكل سبباً أساسياً في نمو وزيادة وتيرة الارهاب لامتلاكها اذرع عسكرية (ميليشيات) .

مما يلاحظ في الفترة الاخيرة زيادة حجم الصراع بين هذه الكتل السياسية، والتنافس الواضح بينها في البقاء والهيمنة على مقاليد السلطة ، وهو اقتتال وصراع وتنافس من أجل الإستمرار في نهب البلد وسرقة المال العام ، وهو عامل مهم لإبعاد ملف الاصلاح الاقتصادي والأمني في العراق، وهذا الصراع بعينه يبقي باب الارهاب مفتوحاً للنفوذ من خلاله لزعزعة القيم الإنسانية المجتمعية وخلق المزيد من التوتر الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي بإستهداف التجمعات المدنية ، لتستمر الاحزاب الحاكمة مستمرة في سرقة المال العام وهي بمنأى عن المساءلة والمحاسبة المجتمعية .

ألمتابع لسياسة الحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الأن. مروراً بمجلس الحكم والجمعية الوطنية والدورات الثلاث لمجلس النواب، يدرك حجم اللا مسؤولية لهذه النخب السياسية. فهي لم تسعى لأي مشروع إصلاح إقتصادي يذكر، كما ولم تؤسس لمصالحة مجتمعية حقيقية بين مكونات البلد، ودليل ذلك مانحن عليه من تحارب وإقتتال طائفي وفشل أمني ، أفقد العراق هيبته وسيادته ليصبح قاب قوسين اوأدنى من التقسيم ، كما إن السماح للتدخلات الاقليمية المختلفة ، الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية ، العربية والغربية منها ، هو دليل فشل المشروع السياسي الوطني فيالعراق ، لابل هو تأكيد لتغييب قيام مشروع وطني ومحاولة لإفشاله في حالة ظهوره ، مما يثبت حالة عدم نضوج أغلب النخب السياسية وانخراطها في صفقات مشبوهة وخيانية ولا مبالاتها بهموم الوطن والمواطن اطلاقا .

الملاحظ على سياسة الحكومة العراقية « الديمقراطية» بعد عام ٢٠٠٣ ، هي الهيمنة على المؤسسات المعنية بالديمقراطية . فهي أسست لنظام المحاصصة السياسية الحزبية في توزيع المناصب السيادية والتشكيلات الامنية بين أحزابها الحاكمة لتتصدر المشهد الديمقراطي ، بخلاف ما هو مطلوب منها في بناء وتعزيز الديمقراطية التي يقتضي ان تقوم بإرساء القواعد الصحيحة للمؤسسات الراعية والداعمة لتعزيز الديمقراطية وحماية وصون الحريات العامة وعدم التمييز السلبي ، كما يلاحظ هيمنتها على الهيئات المستقلة من مفوضية الانتخابات ومفوضية حقوق الانسان ، والتي كان يجب أن تكون بعيده كل البعد كل أشكال المحاصصة ، لكنها اليوم هي ملك للأحزاب السياسية الحاكمة ، كذلك ويلاحظ سطوة السلطة الحاكمة على مجلس القضاء الاعلى وباقي السلطات القضائية وهي تستخدم هذه المؤسسات لحماية فسادها وفاسديها وتبعدها عن إداء دورها المطلوب بمساءلة ومحاسبة المسيء والفاسد والفاشل والمرتشي والمجرم والسارق للمال العام .

إن تفجير الكرادة وماسبقه من تفجيرات أخرى في اسواق بغداد وساحاتها وفي باقي المدن العراقية شمالاً وجنوباً ، إنما هو تغطية لفشل الحكومية العراقية في إدارتها للملف الأمني وملف المصالحة المجتمعية، حيث خفت الحس الوطني لدى المواطن كما خفت لدى رجل الأمن ، وهو تأكيد للتغطية على ملف الفساد المالي المستشري في مفاصل الدولة والذي أصبح سلوكاً ومنهجاً للأحزاب السلطوية الحاكمة والجاثمة على صدور البلد، حيث تم تقييد الجريمة دائما ضد مجهول أو يعلق على شماعة القاعدة أو داعش .

يبدوا للناظر أن الاصلاح والخلاص للعراق لن يكون ولن يتحقق بالترقيع ببعض القرارات وبعض البيانات من الحكومة التي أثبتت فشلها لمدة تزيد عن ١٢ عام مضت ولليوم ، إنما تبقى هذه الاجراءات التي لا تقدم شيئاً سوى أنها للاستهلاك اليومي وللتغطية عن الفشل المستمر، ولتأجيل حل الازمة الحالية إلى أن تحل بنا أزمة أخرى تنسينا الأولى وهكذا يستمر مسلسل الفشل باستنزاف اقتصاد العراق من المال والبشر والقيم الاجتماعية .

لقد أدرك الاصلاء من العراقيين مفكرين و نشطاء مدنيين وأكاديميين مع البعض من العقلاء من رجالات الدين منذ فترة طويلة بأن الإصلاح لا يتحقق ولن يتحقق من خلال طبقة سياسية راديكالية وقومية فاسدة ومحتقنة طائفياً وقومياً ودينياً، والتي ويمتد فكرها الى الولاءات الاقليمية والدولية لتحقيق أجندة طائفية ، بل ينبغي ان يكون الاصلاح شاملاً من خلال :-

أولاً : التأسيس لعقد إجتماعي جديد (دستور مدني) يساوي بين الكل ويحي الكل ، ويفصل بينهم في الحقوق والواجبات من خلال مؤسسات قانونية وحقوقية وقضائية .

ثانياً : التأسيس لمشروع سياسي وطني ، مشروع يحقق سيادة الدولة ويحقق كرامة الانسان العراقي ويبني دولة القانون ، دستور يعترف بالاخطاء التي أرتكبت بحق مكونات أصيلة ، دستور يدعو الى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال برامج أقتصادية ومجتمعية حقيقية ، تترأس وتراقب ذلك مؤسسات رصينة وطنية ودولية ، دستور يفصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويعمل على عدم تسيس السلطات.

ثالثاً: العمل على تحقيق المصالحة المجتمعية الحقيقية بين مكونات المجتمع العراقي بعيداً عن كل أشكال التمييز السلبي المبني على العرف والقبيلة والعشيرة والحزبية .

رابعاً: العمل على فتح باب الحوار مع الاطراف الاقليمية لبناء علاقات بعيدة عن التدخل بسيادة الدولة، وبناء علاقة استراتيجية لتحقيق المصالح الاقتصادية والمشتركة بين العراق وهذه الدول بإتفاقات معلنة أمام الرأي العام .

خامساً : العمل على بناء جيش وطني، قوامه يضم جميع أبناء الوطن ومن كل تلاوينه، جيش ليس للاقتتال الطائفي، وإنما جيش لحماية سيادة الوطن، مع بناء الامن الداخلي من الشرطة بمختلف أنواعها وباقي الاجهزة الامنية الاستخباراتية لمسك الملف الامني الداخلي ولتكون الرديف الثاني للجيش في حماية وصون كرامة الانسان العراقي وذراعاً للسلطة القضائية في تحقيق وتطبيق العدالة .

سادساً : تأسيس مراكز بحثية للدراسات الاقتصادية والسياسية لتكون رافداً مهما في صنع السياسات العامة للبلد .

سابعاً : الاهتمام بالقطاع التعليمي وزيادة عدد الجامعات العراقية ورفدها بالخبرات والبرامج الحديثة من المناهج العلمية والفكرية والمختبرات الحديثة لمواكبة التطور العلمي والفكري في العالم ولتكون رافداً في دعم صنع السياسات العامة ومراقبتها وتقديم الارشاد والنصح لها .

ثامناً : الاهتمام بالتعليم التربوي ، وزيادة عدد المدارس بمختلف أنواعها بما فيها المهنية (الزراعية والصناعية والتجارية) وتهيأتها من حيث المستلزمات التربوية والمناهج المحدثة البعيدة عن زرع الطائفية والحقد بين المكونات العراقية ، لتكون رافداً للجامعات العراقية بالطاقات الشبابية المهمة لبناء الدولة العراقية الحديثة .

تتمة في الصفحة ١٢

ثورة ١٤ تموز محاولة لبناء دولة وطنية مستقلة وعراق حر متقدم

رعد موسى الجبوري

جاء النظام الوطني بعد ثورة ١٤ تموز تتويجا لكفاح الشعب العراقي واصراره على بناء وطن حر موحد ومتقدم ، وكان الجيش العراقي هو المؤسسة الاجتماعية الاكثر تنظيما وتضم عناصر من خيرة ابناء الشعب الغيارى على مصالح الوطن ، وضم الجيش العراقي ضباط وجنود وقادة من مختلفات فئات الشعب العراقي وطوائفه الاجتماعية ومناطقهم الجغرافية .

البعض يسمي دولة العراق التي تأسست عام ١٩٢١ نتيجة لانهيار الدولة العثمانية والحرب العالمية الاولى، دولة وطنية ، وهو اعتقاد خاطئ .

يقول معروف الرصافي في كتابه الرسالة العراقية في السياسة والدين والاجتماع (الذي انهى كتابته في ٢٠ تموز ١٩٤٠) :» من البغاء السياسي الذي حصل في الحرب العامة قد ولد على يد الانكليز مولود يسمى الدولة العراقية.

وبالنظر الى اعمار الدول لم يزل هذا المولود طفلا في المهد ، أو هو بلا مهد وإنما هو في قماط شديد يسمى بالمعاهدة الإنكليزية العراقية.» ... ثم يضيف» أقول ذلك لأني لا استطيع أن أتصور حكومة تفشى فيها ألارتشاء والاختلاس أكثر من حكومة العراق ، ولا استطيع أن أتصور حكومة تسن القوانين لمآرب خاصة وتتخذها ذريعة تتوصل بها إلى أغراض شخصية فردية بحتة أكثر من حكومة العراق .»

ويقول الرصافي عن الديموقراطية الكاذبة لتلك الدولة قبل ثورة ١٤ تموز الوطنية : « وأيضا إن المجلس النيابي في العراق لم يكن مؤلفا من أحزاب سياسية مختلفة في مبادئها، متعارضة في سياستها كما هو شأن المجالس النيابية عند الشعوب الحرة ، وإنما كان المجلس النيابي العراقي ولم يزل مؤلفا من حزب واحد هو حزب الحكومة لاغير فمبدؤه مبدأ الحكومة و سياسته سياستها ، وبالجملة هو في كل ما تعرضه عليه الحكومة رهن إشارتها، فإن اشارت عليه بالقبول قبل أو بالرفض رفض ، وخلاصة القول إنه لا يمثل الشعب تمثيلا صحيحا .»

هكذا خلق الانكليز الدولة العراقية ، دولة عميلة للاستعمار ، رجعية، مشبعة بالفساد والرشاوي والسرقات، ومجهزة لقمع الشعب العراقي واضطهاده .

لم يكن امام الانكليز الا تأسيس جيش لهذه الدولة على نمط جيشهم ، ولكن عناصر هذا الجيش من ضباط ومراتب وجنود كان ولابد ان تكون من فئات الشعب المختلفة ، وكما قال الشاعر الالماني بريخت :

« أيها الجنرال , دبابتك قوية تسحق الغابات وتقتل مئة رجل لكن بها عيباً واحداً أنها تحتاج إلى سائق ... أيها الجنرال قاذفتك قوية , تطير أسرع من عاصفة وتحمل أكثر من فيل لكن بها عيباً واحداً أنها تحتاج إلى ميكانيكي ... أيها الجنرال , الإنسان مفيد جداً , يمكنه أن يطير ويمكنه أن يقتل لكن به عيباً واحداً : إذ يمكنه أنْ يفكر ...» وهكذا كان الضابط والجندي العراقي فكانوا يفكرون بمصالح اهلهم ووطنهم وقسم كبير جدا منهم كان مرتبطا بحركات الشعب العراقي التقدمية وتنظيماته الوطنية.

ضباط وضباط صف الجيش العراقي كانوا

رجال متعلمين ومثقفين اضافة لذلك كان الضباط وضباط الصف العراقيين مثقفين ومتعلمين وعليهم ان ينجزوا وينجحوا في اجتياز نظاما تعليميا يعتبر من افضل المنظومات التعليمية العالمية وخاصة في علوم وفنون القيادة والتنظيم .

يسمى نظام تعليم الضباط بنظام التعليم التنفيذي (OES) ، وهوعملية تعليم وتدريب تدريجية ومتتابعة للضباط في الجيش تبدأ قبل مرحلة التكليف وتستمر في المدارس والكليات العسكرية على المستوى الأساسي ، وبعدها مستوى قائد الحضيرة ، وبعدها القيادة المتوسطة وثم مستوى الاركان ، واخيرا مستوى القيادات الرفيعة .

اهداف المدارس العسكرية المختلفة على النحو التالي :

الدورات الأساسية في القيادة ، التي تطور كفاءات القادة الشباب والثقة بانفسهم، بغض النظر عن الصنف والاختصاص، وتزويدهم بمهارات الميدان ، والمهارة في قيادة وحدات صغيرة .

دورة تطوير النقباء ، والتي تعد الضباط لمهام القيادة بنجاح على مستوى السرايا والكتائب وتخدم بشكل فعال في مناصب القادة على مستوى السرايا.

مستوى التعليم القيادي المتوسط ، والتي تتبيع دورة القيادة والأركان العامة، ومن خلالها يتم اعداد الرواد في العلوم والفنون العسكرية القيادية استعداداً لعمليات ذات مجالات واسعة ووحدات مشتركة ، بين الاصناف ، وفي بيئة متعددة الجنسيات .

كلية الدراسات العسكرية المتقدمة ، التي تعد الضباط على مستوى الدراسات العليا في الفنون والعلوم العسكرية لتطوير القادة وضباط الأركان العامة الذي يمكن أن يحلوا المشاكل العسكرية المعقدة في السلم والحرب. وتركز هذه الدراسة على تخطيط وتنفيذ عمليات مشتركة ذات مجال واسع، وسياقات متعددة الجنسيات، وذات اصناف متعددة.

مدرسة لإعداد الأمراء ، التي تعد قادة الألوية والكتائب. كلية الجيش الحربية، ويتم من خلالها اختيار كبار الضباط القادرين على تحمل مسؤوليات القيادة الاستراتيجية ، وهؤلاء الرجال هم الذين خططوا وفجروا ثورة ١٤ تموز لتصحيح بناء الدولة العراقية ووضعها على سكة خدمة الشعب العراقي ومصالحه .

رؤية الدولة بعد ثورة ١٤ تموز اكد العراق الجديد (عراق ١٤ تموز) بقيادة الزعيم الخالد عبد الكريم قاسم ورفاقه الوطنين كالدكتور محمد حديد والدكتور ابراهيم كبة والدكتورة نزيهة الدليمي وغيرهم من الكوادر الوطنية على :

١- تعزيز الجيش العراقي للقيام بمهامه الاساسية في الدفاع عن الوطن وتعزيز الوحدة الوطنية .

٢- تعزيز الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني وخلق مناخ سياسي اجتماعي يطلق كل الطاقات الوطنية للقيام بذلك .

٣- تعزيز الزراعة وتوزيع الاراضي على من يزرعها من الفلاحين وخلق مناخ سياسي اقتصادي يساهم في ذلك .

٤- الاهتمام بالموارد المائية وبناء السدود والسيطرة على الفيضانات .

٥- الاهتمام بالثروة النفطية وبنا طاقات وطنية لاستثمارها .

٦- تعزيز دور المراءة واعطائها حقوقها لتساهم كمواطنة عراقية في التنمية وتطوير البلد.

٧- الاهتمام بالتعليم لفئات الشعب المختلفة وبكل مراحله .

٨- الاهتمام بقطاع الصحة وتوفير الخدمات الصية لكل العراقيين بدون استثناء .

٩- الاهتمام بقطاع السكن وتوفيره بشكل يليق بالمواطن) .

١٠- الاهتمام بالبنى التحتية كاساس مهم لاقتصاد عصري .

١١- اتخاذ سياسة مالية وطنية حكيمة.

١٢- اتخاذ سياسة خارجية تعتمد على الحياد الايجابي وترسيخ السلام العالمي وحسن الجوار .

وكانت البيئة التاريخية والسياسية السائدة عند قيام ثورة الشعب هي التوتر والشد بين منظومتين عالميتين ، منظومة دول المعسكر الاشتراكي الناشئة كنتيجة للحرب الكونية الثانية ومنظومة الدول الرأسمالية ، وادى الصراع بين هاتين المجموعتين الدوليتين الى اصطفاف جديد في البلدان المستعمرة او التي تحت تأثير الاستعمار .

واصبح امام العراق الجديد خيارين اما يستكين ويبقى تحت تأثير الاستعمار البريطاني وحلفائهم الامريكان الذين بدأت قوتهم تنمو وتتصدر قيادة الدول الرأسمالية ، او كسر القيود الاقتصادي والسياسية التي كانت تكبله والبحث عن بدائل لتعزيز استقلاله ، وهكذا بدأ التقرب من الدول الاشتراكية والصين ودول الحياد الايجابي المتحررة حديثا كالهند ويوغوسلافيا .

ولكن مكائد الاستعمار لم تتوقف واستمرت المؤمرات على دولة الشعب العراقي الى ان تم اغتيالها بدعم وتحريض من الاستعمار العالمي واستمر صراع الشعب العراقي من اجل وطنه الا ان جاء الغزو الامريكي وتم القضاء بشكل حاسم على مؤسسات الدولة العراقية وخلق نظام دولة ضعيفة يستند على الطائفية والمحاصصة والفساد الاداري والعمالة الواضحة للاجنبي بمسميات الدين والطائفة وغير ذلك.

الإتجار بالبشر والأمن الإنساني

د. عبد الحسين شعبان*

من الظواهر الخطيرة التي تتعلّق بالأمن الإنساني ، ظاهرة الاتجار بالبشر ، وهي وإنْ كانت قديمة تتعلّق بالعبودية والرق وامتهان الكرامة الإنسانية والتمييز بين البشر، لكنها بفعل العولمة وما حصل من تطوّر كبير في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات ووسائل الاتصال ، أصبحت تهدّد الأمن الإنساني ، سواءً في البلدان المصدّرة لها أو بلدان الممر والمعْبر ، أو في بلدان المستقر ، وهناك وجه آخر لها برز خلال السنوات الأخيرة ، بما له علاقة بالإرهاب الدولي ، سواء عمليات تجنيد الإرهابيين أو تغذية الإرهاب من خلال التجارة غير المشروعة بالأشخاص أو الأسلحة أو المخدرات أو غسيل الأموال أو التزوير أو غير ذلك .

وتعني ظاهرة الاتجار بالبشر : الانتقال غير القانوني من بلد إلى آخر بهدف المتاجرة غير المشروعة والحصول على الربح في الغالب ، واحتمال الاستغلال اللاحق للذين يتم انتقالهم من بلد إلى آخر عن طريق التهريب ، أي أنه بتعريف اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ والتي دخلت حيّز التنفيذ العام ٢٠٠٣: تجنيد للأشخاص بنقلهم أو ترحيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم، سواء التهديد بالقوة أو باستخدامها ، أو غير ذلك من أشكال القسر والاختطاف والاحتيال والخداع لغرض الاستغلال .

وقد ألحقت هذه الاتفاقية بشأن الجريمة المنظمة ، ثلاثة بروتوكولات ، هي : الأول : برتوكول الاتجار بالأشخاص، وخصوصاً النساء والأطفال. والثاني : بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ، عن طريق البر والبحر والجو. والثالث : بروتوكول مكافحة الصنع غير المشروع والاتجار بالأسلحة النارية.

وقد شهد العالم خلال العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ هجرة لم يسبق لها مثيل ، شملت فئات واسعة من السكان لأسباب تتعلّق بالحروب والنزاعات المسلحة وانهيار سلطة القانون والحصار والاحتلال ، لا سيّما من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وقد أثار هذا الأمر خلافات حادة بين تركيا واليونان من جهة وعدد من البلدان الأوروبية ،، مثل النمسا وهنغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، وبعض دول شمال أوروبا ، بشأن التزاماتها إزاء حقوق اللاجئين بشكل خاص ، وحقوق الإنسان بشكل عام ، الأمر الذي طرح بقوة موضوع جريمة الاتّجار بالبشر .

وتعد هذه الجريمة معضلة قانونية وحقوقية وأخلاقية بامتياز ، إضافة إلى كونها قضية إنسانية أساساً ، خصوصاً تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وانعكاساتها على السلم المجتمعي والدولي ، لا سيّما ما يتعلّق بالأمن الإنساني ، ذلك أن الاتّجار بالبشر هو جريمة تنتهك بصورة صارخة كامل منظومة حقوق الإنسان ، والقيم والتعاليم الأخلاقية والدينية .

وتعمل العديد من العصابات الدولية اليوم لاستثمار الثغرات في القوانين الدولية والوطنية لمواصلة الكسب غير المشروع والحصول على المزيد من الأرباح والإفلات من العقاب، على حساب الجانب الإنساني والأخلاقي ، وهو ما شخّصه مؤتمر فيينا لعام ٢٠٠٨ لمكافحة الاتّجار بالبشر والمؤتمر الإقليمي المنعقد في عمان ٢٠١٠؟ وقد صدَّق على الاتفاقية الدولية ١٨٠ دولة عضو في الأمم المتحدة ، وذلك حتى العام ٢٠١٥.

إن جريمة الاتّجار بالبشر ، إضافة إلى الجرائم المنظمة الأخرى التي تمت الإشارة إليها هي جرائم ما فوق قومية وعابرة للقارات ، وهي شكل مستحدثٌ من أشكال المافيا الجديدة ، كما أشار إلى ذلك فرناندو أساور المدعي العام الإيطالي في مؤتمر دوكان المتميّز الذي انعقد في السليمانية في كردستان العراق العام ٢٠١٢ .

وكانت حالة سرقة الأعضاء البشرية من الضحايا الفلسطينيين الذين يتم اغتيالهم من جانب السلطات "الإسرائيلية" التي أسهم في كشفها الصحافي السويدي دونالد بوستروم ، فضيحة دولية بكل معنى الكلمة، وهي جريمة دولية ترتب مسؤوليات على عاتق الحكومات والمجتمع الدولي لمعالجة آثارها ووضع حد لها ، ناهيكم عن إنزال أشد العقوبات بمرتكبيها .

إن الاتجار بالبشر هو نشاط سري عابر للدول والحدود والقارات ويشمل النساء والرجال والأطفال ، في ظروف عمل لا إنسانية بالنسبة للرجال، وظروف أقرب إلى الاسترقاق أو العبودية بالنسبة للنساء ، إضافة إلى الاستغلال الجنسي ، وبالنسبة للأطفال استخدامهم بالتسوّل أو كباعة متجوّلين ، واستغلالهم جنسياً في الكثير من الأحيان ، إضافة إلى محاولات تجنيد بعضهم في صفوف الإرهابيين ، وفي ميليشيات أو جماعات خارجة على القانون ، كما فعل داعش ، ناهيك عن معاملته اللّاإنسانية مع المسيحيين والإيزيديين ، ولا سيّما النساء وغير المسلمين عموماً، بل والمسلمين الذين لا يقرّون بمنهجه التكفيري .

وعلى الرغم من الجهود الدولية في ميدان مكافحة الاتجار بالبشر، فإن المعلومات ما زالت شحيحة بخصوصه ، لأن بعضها يتخفّى وراء نشاطات "شرعية" ، بتواطؤ مع جهات متنفّذة في بعض الحكومات ، بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقيها لعام ١٩٧٧.

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ والموسوم " تحدّيات أمن الإنسان في البلدان العربية " إلى الوسائل التي يستخدمها التجار الذين يقومون بالاتجار بالبشر مختلف الأساليب لجني الأرباح، سواءً كان ذلك عبر الخطف أو القسر أو احتجاز الاستحقاقات المالية، أو الإغراق بالديون ، أو منع الأشخاص من التواصل مع الآخرين ، أو فصلهم عن عائلاتهم، أو مصادرت جوازات سفرهم ، أو تعنيفهم وإذلالهم أو تهديدهم بالسجن أو الترحيل ، وهذا كلّه يؤدي إلى انعدام الأمن الشخصي وخصوصاً للفئات الضعيفة، إضافة إلى المجتمع ككل .

ولا شكّ أن الاتجار بالبشر يقوّض عملية التنمية لأنه يساهم في تعميق حالة الفقر وعدم المساواة ، من خلال الرشا والفساد المالي والإداري، ويسهم في ارتفاع نسبة الجريمة المنظّمة بمختلف فروعها ، وقد ناقشت الأمم المتحدة في خطتها للتنمية العام ٢٠١٥ الأهداف التي ترمي إلى الحدّ من أعداد الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم، ناهيك عن التأثيرات النفسية والصحية على الضحايا أنفسهم، إضافة إلى إضعاف حكم القانون، وخفض عائدات الضرائب وتحويلات المهاجرين ، ويساهم في تفتيت الأسر، ويحرم الأطفال في التعليم ويفاقم من مشكلات الصحة العامة ونشر فيروس نقص المناعة (الإيدز).

ولعلّ مناسبة الحديث عن الاتجار بالبشر ، هو ورشة عمل متخصّصة عقدها المركز العربي لتطوّر حكم القانون والنزاهة ، في بيروت بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية ، وتم تقديم ١٢ بحث لخبراء دوليين في ميادين الجريمة المنظمة بأنواعها .

أسئلةٌ برسمِ رئيسِ الوزراء

عدنان حسين

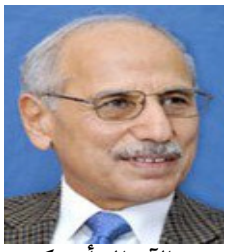

مِن زمان .. منذ الأيام الأولى لتولّيك رئاسة الوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة ، قلنا لك يا رئيس الوزراء ، مثلما قلنا لسلفك مراراً ، إنّ السلاح ، كلّ سلاح ، مكانه جبهات المواجهة مع الإرهابيين وليس في بغداد أو أي مدينة أخرى ، لكنّك تهاونتَ مع السلاح وحامليه في بغداد وسائر المدن حتى صار خطراً محدقاً اضطرّكَ لأن تدعو الآن إلى أن يكون مكان السلاح في جبهات القتال وليس في بغداد !

في عهد سلفك ، يا رئيس الوزراء ، تأسستِ الميليشيات التي عنيتَها مداورةً وتلميحاً في تصريحك الأخير ، برغم أنّ الدستور يحرّمها بعبارة مباشرة وصريحة لا تحتمل أيّ تأويل أو تفسير متعسّف من المحكمة الاتحادية أو من سواها .. وفي ذلك العهد ، ثم في عهدك أيضاً ، تناسلتِ الميليشيات وانشطرتْ كالفطر ، فصار لكلّ حزب (إسلامي حصراً) ميليشيا ، بل نشأت ميليشيات لحساب أفراد .. والجميع يأتيهم المال والسلاح بلا حساب من خارج الحدود .

الميليشيات خطر كبير ، كخطر داعش والقاعدة ، يا رئيس الوزراء .. ليس في هذا مبالغة ، فالميليشيات روّعت أناساً وقتلت آخرين وتجاوزت على حقوق وحريات آخرين .. لن يخفّف على الميليشيات أنّ جرائمها وتجاوزاتها كانت أقلّ من جرائم وتجاوزات داعش والقاعدة وفلول نظام صدام ، فمَنْ يقتل فرداً لن يتورّع عن إبادة ألف فرد ، ومَنْ يتجاوز على الحرمات في مكان لن يرتدع عن التجاوز في غير مكان، وكل مكان .

داعش والقاعدة وفلول نظام صدام أفادت كثيراً من النشاط الحُرّ ، بل المنفلت، للميليشيات في بغداد وسائر المدن ، إرهابيّو القاعدة وداعش نفّذوا الكثير من عملياتهم الإرهابية وهم يرتدون ملابس شبيهة بملابس أفراد الميليشيات ، مستخدمين سيارات شبيهة بسيارات الميليشيات ، ولابدّ أن الكثير منهم نجح في عبور نقاط التفتيش من دون تفتيش بادّعاء عائديتهم إلى الميليشيات التي لا يستطيع حتى الكبار من ضباط الجيش والشرطة الوقوف في وجههم. ولن نستبعد أن تكون الميليشيات قد أقدمت هي نفسها على عمليات تفجير إرهابية على غرار عمليات داعش والقاعدة وفلول نظام صدام.

الميليشيات خطر داهم ، يا رئيس الوزراء .. أقلّ ما تتسبّب فيه هو إزعاج المواطنين الآمنين في مناطقهم السكنية ومحال عملهم، باستعراضاتهم غير المنضبطة وبالأتاوات التي تفرضها على أصحاب الأعمال .. لابدّ أنك قد علمتَ ، يا رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ، بما فعلوه في الكرادة في الأيام الماضية.. لقد مارسوا على مدار هذه الايام عدواناً سافراً على الناس الحزانى والمكلومين من ذوي الضحايا والمتضررين من عملية الأسبوع الماضي الإرهابية .. كانت الأمهات والآباء والزوجات والأخوات والإخوة والأبناء والبنات يبحثون بين الأنقاض المحترقة، علّ وعسى يجدون بينها بعض أشلاء لأحبّتهم ، فيما عناصر الميليشيات كانوا يستعرضون أنفسهم باللباس العسكري وبالسلاح الحيّ وبصور قادتهم ، كأنهم في مهرجان دعائيّ !

قلْ لنا يا رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة : هل لديك أو لدى أيٍّ من مساعديك ومستشاريك وقيادات حزبك وائتلافك ، مثال واحد على صورة كهذه في بلاد أخرى لكي تكون قدوة وأُنموذجا لنا ؟

مَنْ غيرك، يا رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، قادرٌ على ردع الميليشيات وحلّها تنفيذاً لأحكام الدستور التي بها صرتَ حاكماً وباسمها تحكم؟

العراق ما بعد داعش ، نظام ام انتقام ... ؟

فلاح المشعل

تخشى احزاب الإسلام السياسي تأسيس ذاكرة وطنية تصبح منطلقاً لبناء دولة مدنية ديمقراطية يتكافئ فيها الجميع بالحقوق والواجبات،في إطار دولة العدالة والقانون ، سبب ذلك أنها ستكون مدعوة « بالضرورة » للتخلي عن عرفيّة المحاصصة الطائفية السائدة ومنافعها الجمّة وثقافتها الفاسدة .

وإذ نفتح هذا الموضوع على أبواب تحرير الفلوجة وأصداء الإستعداد لمعركة الموصل، بعد ان أصبحت (داعش) في حكم المنتهي والحديث عن النصر والتحرير واقعاً مؤكداً ، فأن الواجب الوطني يقودنا للبحث والسؤال المصيري ، ماذا بعد (داعش) ..؟

الجواب هنا يستدعي برنامج إنقاذ وجودي للدولة العراقية، وما يتطلب من ضرورة ايجاد قواعد عمل إجرائية تضمن فعلا وجود عراق قادر على تجاوز أخطائه والإستيقاظ والصحوة .

لعل أول خطوة في ذلك تشخيص الخطأ الذي ارتكب من جميع الأطراف الفاعلة والمتسببة بهذا الدمار الذي استباح الحياة العراقية على نحو خطير ومشوه لم تشهده منذ دخول هولاكو لبغداد ..!

تلك الأطراف نعني بها الحكومة والسلطات النيابية والقضائية والإعلامية اضافة للقوى السياسية المتمثلة بالأحزاب وشيوخ الدين والعشائر ، وتقديم الإعتذار للشعب الجريح وللضحايا من القتلى والجرحى وتعويضهم ماديا ونفسياً عن خسائرهم البليغة ، الى جانب تقديم المتسببين الى المحاكم القضائية المستقلة (فعلا) لكي نقطع الطريق على تكرار مثل هذا الخراب الوطني الكبير .

ثم يجري الأتفاق على مايلي :

* فصل ماهو سياسي عن ماهو دعوي اسلاموي مذهبي أو طائفي،واللقاء على مشروع المواطنة ، وهنا تبرز أهمية إصلاح الدستور والنظام السياسي وقانون الإنتخاب مع التشديد على أهمية انجاز تطبيق قانون الأحزاب .

* ألغاء الطائفية والعنصرية وكل مايتعلق بها من المناهج والقوانين والثقافة ، واستبدالها بثقافة المواطنية العراقية وثرائها الثقافي والفكري المنوع ، يتم وفق تشريعات قانونية صارمة .

* تصفير الخلافات والمشاحنات مع اقليم كردستان مع تشريع قانون النفط والغاز وتوزيع الثروات على نحو عادل ، وانهاء موضوع ماهو (متنازع عليه) ، ضمن وحدة بناء دولة تستحضر تاريخ ماهو مشترك من منافع وأواصر قوة ومصالح بدلا من روح الغلبة واستغلال ضعف الآخر .

* إصلاح شامل للأجهزة الإدارية والقضائية والأمنية وتحريرها من التأثير السياسي ، بهدف بناء مؤسسات دولة ثابتة لاتتأثر بمتغير النظام السياسي ، الأمر الذي يساعد على استتباب مبادئ العدالة وسلطة القانون .

* تحريم وجود الميليشيات وكل الجماعات المسلحة باختلاف انتماءاتها وجهاتها المناطقية وتحت أي مبرر كان .

بخلاف هذه القواعد الحياتية المنتجة ، سوف نفتقد والى الأبد وجود دولة مستقرة يسودها الأمن والقانون والعدالة والسلام ، بخلافها سيحل الأنتقام و يتقاتل ابناء السنة مع بعضهم مثلما تتقاتل فصائل الشيعة مع بعضها ، تسود الجرائم والفوضى وتصبح دعوات الإنفصال والاستقلال منقذة للبعض ، تقسم بلادنا بين دول الجوار ونصبح عبيداً أذلاء، سنبتلى بكوارث لا تنتهي .

* اللهم أني قد بلغت اللهم فاشهد ، كما بلغت قبل دخول داعش بثمانية أشهر .

وُجوبُ ما يَجيبُ

ييلماز جاويد

إنتشرت في مجتمعنا ثقافة تفسير الأمور بعد حدوثها ، مما أدى إلى غفلة في جميع المرافق الإجتماعية والإدارية ، الرسمية وغير الرسمية، وإستغلال تلك الغفلة من قبل الأعداء وضمنت سلامتهم أناء الإعداد لجرائمهم وتنفيذها ، و لا يُستبعد دور السلطات الرسمية التي تتحكّم في رسم سياستها كُتل سياسية متصارعة ، إستمراؤها في إستدامة هذه الثقافة . بِدءاً من ٢٠٠٣ والعصابات الإرهابية تقوم بأعمالها الإجرامية بمأمن من الملاحقة ، ليس ، كما في الظاهر، بسبب ضعف العمل الإستخباراتي أو الجهل الإداري ، بل تتوفر الأسباب المقتعة للشك في وجود قصد كامن وراء إستمرار الوضع على حاله ، وجعل المجتمع يدفع الثمن الغالي من أرواح الضحايا والتدمير المتعاظم للبنى التحتية وتعطيل الحياة الطبيعية .

أعوام تمرّ والجرائم تقع مخلفة وراءها الضحايا والدمار ، ثم تأتي عجلات قوات الأمن لتطوّق المنطقة ، ومنع الناس من الإقتراب من موقع الحدث ، وسيارات الإسعاف لتنقل الجرحى وجثامين الشهداء، ويبدأ التحقيق « الجنائي » ، وتمر الأيام والشهور دون أن يصل التحقيق إلى نتيجة ، مما يدلّ على وجود ضغوط « معيّنة » من « جهات معينة » توقف اللجان التحقيقية عند هذا الحد .

الظاهر أن جهود السلطات التحقيقية حُصرت في تثبيت واقع الحدث في كل مرّة وأن لا تتواصل في البحث في ما وراء الحادث الإجرامي من باعث ، وكيفية حدوثه ، والأساليب التي مهّدت أو سهلت حدوثه ، و الأشخاص أو الجهات التي يمكن توجيه الشبهة إليها ، بقصد التحقيق معها ، أو على الأقل وضع الرقابة عليها لمعرفة أي إشارة إلى تورّطها بالجريمة .

إستسهلت اللجان التحقيقية تسجيل الجرائم ضد داعش دون أن تكلّف نفسها في البحث عن السبب الحقيقي الذي يسهّل على الإرهابيين الوصول إلى أهدافهم بدون عوائق ، رغم وجود الكثير من نقاط السيطرة والتفتيش في شوارع مدننا .

ينشغل « المسؤولون الأمنيون » وكذا المحللون السياسيون والكتاب في تحليل كيفية وقوع فاجعة الكرادة في بغداد ، وكذا في كثير من الحوادث الأخرى التي وقعت في أماكن أخرى ، في وصف السيارة المفخخة , المواد التي أستخدمت ، ثم يدخلون في إستنتاجات على فرضيات يفترضونها ، ويقترحون إقتراحات خديجة ، بل ويذهب آخرون للمطالبة بقيام جهة تحقيقية دولية بمهمة التحقيق في الموضوع ، كإشارة إلى فقدان الثقة باللجان التحقيقية الرسمية العراقية ، بإعتبارها جهات تخضع لضغوط سياسية ، مما يؤدّي إلى فشلها في الوصول إلى نتيجة ، وهكذا وكأننا ندور في حلقة مُفرغة .

لا بدّ في هذا المجال ، أن يقدّم شعبنا « التهاني » إلى رئيس الوزراء حيدر العبادي على « جُرأته » بقراره سحب أجهزة السونار الفاشلة في كشف المتفجرات من الشوارع ، بعد أن كان الإعتماد عليها ، منذ سنين ، السبب في وقوع الكثير من الضحايا بين شهداء ومعوقين وجرحى ، إن العبادي بإلغائه إستخدام السونار ، يعترف رسميّاً بفشل هذا الجهاز ، وكنتيجة ، ومن باب أولى ، عليه إحالة الجهات المتورّطة في إستيراد هذا الجهاز إلى المحاكم ، وتنفيذ حكم العدالة بحقهم ليس كفاسدين فقط ، بل كمشاركين للإرهابيين في تنفيذ جرائمهم .

إن كان حيدر العبادي قد أصدر قراره بسحب أجهزة السونار من الإستخدام ، فلا بدّ أن تكون هناك وسيلة أمنية جديدة بديلة ، يؤمّل منها تحقيق وضع أفضل ، ولكن مع الأسف ، فإن الدلائل لا تشير إلى وجود فهم حقيقي لأسباب تدهور الوضع الأمني ، ودوامه لأكثر من عقد من الزمان .

إن تكثيف القوات الأمنية وزيادة عددها وتوزعها في مساحات واسعة ، أو تطويقها للمدن ، إجراءات لا توصل إلى حلّ جذري ، ما دامت هذه القوات ملغومة بخطوط مائلة لها صلات بالأعداء ، أو بكتل سياسية لها مصالح في إدامة حالة عدم الإستقرار ، غير مبالية بجسامة الثمن الذي يدفعه الشعب .

إن كانت حكومة العبادي جادة ، ومقتدرة، وراغبة في مكافحة الإرهابيين وإيقاف جرائمهم ، عليها « إلغاء صلاحية كافة بطاقات الهوية والعبور عبر نقاط السيطرة والتفتيش » ، وتكليف لجان التفتيش ، سواء الثابتة أو المتنقلة ، إجراء التفتيش الفعلي لكافة الأفراد ، مهما كانت منزلتهم ومناصبهم ومواقعهم ، وكافة المركبات ، وحمولاتها ، وإعطاءها الصلاحية بمنع عبور أي شخص يستعصي على التفتيش . المنطق المعقول يُشير إلى إستحالة وصول أية وسيلة نقل إلى هدفها إذا لم يكن سائقها أو ركابها يحملون « بطاقات رسمية » (حقيقية أو مزوّرة) تمنع لجان التفتيش من إيقافهم أو حرمانهم من العبور بدون إجراء تفتيش عملي عليهم .

كان سبب بداية الحرب التي وقعت على العراقيين تَجبّر وعُنجهية الفئة التي إستحوذت على السلطة من المحتلين ، وإصرارها على الإنفراد بها ، وتكريسها الطائفية ، ومن بعد المحاصصة الطائفية الأثنية التي ولّدت وضعاً سياسياً بعيداً عن أساس المواطنة ، بل وضعَ صراع مستديم ، تحوّل بعد حين إلى صراع دمويّ مدمّر ، كان على تلك الفئة ، أن تستفيد من تجارب الشعوب الأخرى التي تمكنت من تجاوز مثل هذا المصير ، كجمهورية جنوب أفريقيا وزعيمها نيلسون مانديلا ، و كذا من أقربها ، إقليم كردستان ، بأن تصدر عفواً عاماً عن جميع الجرائم السياسية ، ما قبل التغيير ، وتقطع الطريق على أعدائها من إستغلال بسطاء الناس في مقاومة الوضع الجديد .

ما زال ثمة مجال لنلتفت إلى حالنا ونتفهم حقيقة وضعنا ، ونخطو خطوات جدية إلى أمام :

١. إصدار عفو عام عن جميع الجرائم السياسية السابقة ، بما يشمل المخدوعين الملتحقين بالدواعش أو البعثيين ، بعد تعهدهم بالولاء للعراق ونبذ العنف .

٢. فتح باب الحوار مع جميع الجهات السياسية الراغبة في الدخول بالعملية السياسية سلمياً .

٣. تطهير الأجهزة الأمنية ، بكافة صنوفها من الفاسدين ، سواء كان الفساد جرمياً أو مالياً .

٤. إعلان كون القوى الأمنية قوة وطنية غير منتمية إلى أية جهة سياسية ، ومنع وجود تشكيلات حزبية سياسية فيها .

٥. إصدار قانون الخدمة العسكرية الإلزامية لجميع أبناء الشعب ، من كلا الجنسين .

٦. توجيه كافة طاقات الشعب لبناء الوطن الواحد ، ومنع المزايدات الفئوية و الطائفية أو العرقية .

٧. التهيئة لإجراء إحصاء حقيقي للنفوس ، وتفعيل قانون الأحزاب، وإصدار قانون للإنتخابات ، يجعل العراق مركزاً إنتخابياً واحداً ، وإجراء إنتخابات لمجلس جديد للنواب تنبثق عنه حكومة منتخبة جديدة ، بعيدة عن المحاصصة السياسية .

تاريخ العراق .. وبابل أعظم من أن يزال

جعفر المظفر

دعوني أعيد عليكم قصة رسول سعد إبن أبي وقاص مع كسرى فارس دون أن يدخل في ظنكم إني أرويها بلغة قومية هدفها التعالي والتنابز، وهو أمر سيتم حينما تستدعى قصص تفوح منها رائحة الإستهانة بالآخر .

وربما أن القصة ذاتها لم تحدث حرفيا، لكن المعنى الكبير يتجاوز حدود الحبكة والبناء الفني للرواية إلى بنائها الإيحائي وهدفها الرمزي .

تفيد الرواية أن رسول سعد نقل إلى هرمز أو إلى كسرى نفسه إنذار سعد بالخروج من العراق فما كان من كسرى أو قائده العسكري سوى أن يأمر أتباعه بملء كيس من تراب فارس وتحميله على كتف الرسول ثم إرساله إلى سعد ظنا أن في ذلك إهانة لسعد وتحقيرا لمطلبه ، بقية القصة معروفة ، وزير كسرى لفت انتباه قائده أنه أهدى سعد أثمن ما تملكه فارس وهو ترابها .

بالتأكيد أنا لا يهمني من القصة هنا سوى جانبين : ما نتعلمه من القصة وما تذكرنا به ، ما نتعلمه منها أن هناك أشياء ثمينة قد ترتقي إلى الرمزية ولا يمكن التفريط بها وأولها تراب الأرض ، والوزير الفارسي الحكيم لم يكن أخطأ حينما إعتبر أن أثمن ما تملكه فارس هو ترابها الذي كان من الواجب ان يحمل ملكها حفنة منه ليقبله لا كيسا ليهديه .

أما الذي تذكرنا به القصة فهو أن فارس الإمبراطورية كانت إحتلت العراق حينها، وبين ثنايا ذاك الاحتلال كانت هناك الهيمنة على بابل ، وقصة السبي اليهودي قبلها على يد العراقي نبو خذ نصر تخبرنا أيضا أن رمزية بابل نفسها لا تكمن في بوابتها أو أسدها أو في جنائنها المعلقة وإنما في كونها إسما لتاريخ يخبرنا أن بإمكان العراق ان يكون بلدا عظيما وأن يخرج من أزماته الحالية واللاحقة إذا ما تذكرنا انه كان أحد أعمدة التاريخ الأساسية .

إن تجار الدين والكثير من عمائمه لم يكفهم أنهم وسياسييهم قد حولوا أرض العراق إلى خرابة، ومجتمعه إلى مجموعة مشردين وجوعى .. لم يكفهم أنهم فرشوا العراق أمام بساطيل الجند الذين ضربوا بها قبر نبوخنصر صائحين، ها نحن عدنا مرة أخرى، مذكرين إياه بثارات السبي اليهودي ، بل أراهم حملوا إسم بابل على نعش ليقدموه هدية لسليماني حتى يعود وعلى أكتافه تراب الأرض التي كانت منذ الأزل شوكة في عيون كل من يفكر بغزو العراق وإحتلاله.

إن الإمام الحسن هو إبن علي بن أبي طالب ، عظيم من ظهر عظيم ، وأباه هو من كان إتخذ الكوفة عاصمة للدولة الإسلامية حيث كان أحد أسمائها (كوفان) وكان مؤسسها سعد إبن أبي وقاص التي إختارها في البداية كمعسكر لجنده ، فلا إبن أبي طالب ولا أي واحد من صحابته كان قد إقترح تغيير إسم الكوفة ، وظل إسمها مع مدينة البصرة التي أسسها عمر بن الخطاب على حالها أيضا رغم أنها شهدت واحدة من أكبر معارك الإمام وهي معركة الجمل ، فهل سيتغير إسم البصرة التي تحولت إلى رمز لقيم النخوة والكرم والثقافة لكي يرضي هذا النظام المتفرسن وكل رجالاته المعممين وغير المعممين ، وإذا ما كان علي وأبناؤه البررة العظام قد إستشهدوا على أرض العراق فذلك يجب أن يضيف إلى مكارم هذه الأرض لا أن يأكل منها شيئا وخاصة إذا كان هذا الشيء برمزية بابل نفسها.

إن إبدال إسم بابل بإسم الإمام الحسن سوف لن يضيف لعظمة الرجل أو يكرمه وإنما هو سيأكل منه لأنه يستعمل أسماء الإئمة العظام لمسح تاريخ وإسم بلد كان من عظيم مكارمه أنه إستضاف مراقدهم على أرضه وشرفوه يوم صارت هذه المراقد فيه، فالأشياء العظيمة لا تمسح بعضها وإنما يضيف الواحد منها إلى الآخر ما يحمله من طيبات ..

ايها السادة .. لقد سرقتم حاضر هذا البلد وضيعتم مستقبله فإبقوا له تاريخه، أم أن واجبكم صار تفليشه حاضرا ومستقبلا وتاريخ .

وإعلموا أن بابل أثقل من أن يحملها سليماني على كتفه ليدخل بها مزهوا على خامنئي وهو يقول: ها قد جئت لك مولاي نائب الإمام بتاريخ العراق وسآتي لك غدا بكل ما فيه، فتعاد علينا هذه المرة قصة الكيس الذي لا يحتوي على تراب بابل وحده وإنما على رأس أسدها أيضا .

على سبيل الاحتياط

امين يونس

« وصل كاكا حمه إلى المدينةِ البعيدة الغريبة، ولم يكن يعرفُ شيئاً عن اللغة التي يتحدث بها أهل تلك المنطقة ... فصادَفَ رجلاً ، وسألهُ بالكُردية : أين دائرة الرعاية الإجتماعية رجاءاً ؟ فأجاب الرجُل جواباً طويلاً ، بِكلماتٍ مبهمة وإشاراتٍ لم يفهم حمه منها شيئاً على الإطلاق ، فتارةً يُحلِق فيهِ ويرفع صوته عالياً ، وتارةً يشير بيدهِ في إتجاهٍ مُعَيَن ، فقالَ لهُ حمه : لم أفهم كلمَةً واحدة مما رطنتَ بهِ .. ولكن لو كنت شتمْتَني ، فأنتَ إبن ستة عشر كلب وعديم الشرف أيضاً .. هذا على سبيل الإحتياط ! « .

العراقيون باتوا لايفقهونَ شيئاً من اللغة التي يتكلم بها قادة ما يُسّمى العملية السياسية البائِسة، فنحنُ أي المواطنين العاديين ، نسألهم : كيف يحدث هذا الإنفلات الأمني المريع في بغداد ويسقط مئات القتلى والجرحى ، وسط العاصمة ؟ فيجيبون بلُغةٍ عجيبةٍ ، ويتفوهون بِكلماتٍ غريبة ويومئون بأياديهم مُشيرين إلى هذا الإتجاه أو ذاك .

نقول لهم : لم نفقه شيئاً مما قُلتموه ... ولكن أنتُم سَفَلة ومنافقون ... هذا على سبيل الإحتياط !

نسألهم : متى يتم إعادة إعمار الرمادي والفلوجة، ومتى يعود المُهجَرون والنازحون إلى بيوتهم ؟ متى يتم تحرير الحويجة والموصل ؟ متى يتم مُعاقَبة الذين سّلموا تلك المُدن لعصابات داعِش ؟ متى سيُقّدَم الذين تاجروا بالنفط مع داعش وباعوا السلاح لهم ؟ أين هُم الذين نّفذوا جريمة سبايكر وأين هُم الذين تستروا عليهم ؟ كيف إختفتْ مئات المليارات من الدولارات في دهاليز الفساد ؟

فيجيبون بألغازٍ صعبة ولهجاتٍ مُريبة غير مفهومة ، وإصطناع حركاتٍ مُفبرِكة .

فنقول لهم ، وِفق طريقة كاكا حمه : لم نفهم أبداً ما تقولون ... ولكنكم تُجار دين وطائِفية ، بل أنتُم منبع الفساد والعفونة ... هذا على سبيل الإحتياط ، ليسَ إلا ! .

المالكي .. مشروعك الإسلامي ومشروعنا الوطني يتنافيان

ضياء الشكرجي

بين حين وآخر يخرج علينا نوري المالكي رئيس وزراء الثماني العجاف بتصريح إسلاموي شمولي، فها هو في حديث له لبرنامج (حق الرد) الذي تبثه قناة (السومرية) يكرر ما سمعناه منه قبل مدة، حيث يقول: «هناك من يريد ضرب المشروع الاسلامي، وهذا بالنسبة لنا خط أحمر، فكما لا نريد أن نضرب مشاريع الآخرين من باب أولى لا نقبل لأحد أن يضرب المشروع الاسلامي» .

لا أدري عن أي مشروع إسلامي يتحدث، وليخبرني ما هي إنجازات مشروعه الإسلامي هذا، منذ تسلطت أحزاب الإسلام السياسي، وأحزاب الطائفية السياسية ، شيعية وسنية، وأحزاب التخندق القومي والعرقي ، كل ذلك مما يتقاطع مع دولة المواطنة الحديثة ، وماذا قدم هو في ثمانيه العجاف . أقول للمالكي: نعم، أنت محق ، فمشروعنا الوطني لا يلتقي مع مشروعك الإسلامي ، فالمشروعان يتنافيان ويتقاطعان، أو من أجل أن نكون دقيقين في التعبير أقول إنهما كما يعبر في المنطق « ضدان لا يجتمعان ويرتفعان » ، والذي يهمني من التعريف أن هاذين المتضادين «لا يجتمعان » ، ولا يتوافقان ، فمشروعنا الوطني مشروع ديمقراطي، والإسلام السياسي ما كان يوما ديمقراطيا، ولا آمن بالديمقراطية ، بل حاول ويحاول ركوبها للوصول إلى مآربه ، ومشروعنا الوطني يؤمن بالمواطنة ، وأحزابكم الإسلامية والمتمذهبة شيعيا وسنيا تهدم ركن المواطنة ، لأنها تطرح نفسها ممثلا لمصالح هذا أو ذاك المكون، سواء كان المكون الشيعي ، أو المكون السني ، وحتى لو كان مكون أتباع دين الأكثرية، أي المكون المسلم، أو مكون أتباع قومية الأكثرية ، أي المكون العربي ، فكل ذلك هدم لأهم ركن من أركان الدولة الديمقراطية الحديثة ألا هو المواطنة. أليس كذلك؟ أم أنت لا تعرف معنى «المواطنة » ؟

ماذا قدم مشروعكم الإسلامي للعراق، غير الطائفية السياسية، والمحاصصة الطائفية والقومية والحزبية على حساب مصالح الوطن والمواطن ؟ ماذا قدم مشروعكم الإسلامي غير الفساد المالي والإداري ، وسرقة - أو لا أقل - هدر المال العام ، وتردي الخدمات، وتهيئة الأرضية لداعش ؟

ولعجب عجاب منك يا نوري المالكي أن تقول إن «الدستور لم يأتِ بشكل دستور يبني دولة، وفيه ألغام كثيرة» ، فمن الذي وضع هذه الألغام غيركم أنتم القوى الشيعسلاموية المتمثلة آنذاك بـ«الائتلاف العراقي الموحد ١٦٩»، غيركم أنتم حزب الدعوة ، والمجلس الأعلى، وحزب الفضيلة، والتيار الصدري؟ ألستم أنتم من وضع المادة الثانية، التي تمثل اللغم الأخطر ضد مشروع بناء الدولة الديمقراطية، دولة المواطنة، دولة الحريات والحقوق والمساواة؟

ألست أنت الذي جئتني معاتبا ، لأن بقية القوى الشيعسلاموية شكوني إليكم (حزب الدعوة)، لأن ضياء الشكرجي كان الوحيد الذي رفض أن يسجد وأن يركع للخطوط الحمراء، التي سميتموها أنتم وما أنزل الله بها من سلطان؟ أرجوك لا تتاجر بالوطنيات، وأنتم أبعد ما تكونون عن مصالح الوطن والمواطنة .

ماذا قدمت في ثمانيك العجاف من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٤ كرئيس لمجلس الوزراء، وقائد عام للقوات المسلحة، ووزير فعلي للدفاع والداخلية، ورئيس فعلي لجهاز المخابرات ؟ من الذي أوصل التوتر الشيعي السني، والتوتر العربي الكردي إلى ذروتيهما الخطيرتين، دون تبرئة ضديك المذهبي والقومي النجيفي والبرزاني ، لكنك أنت الذي تتحمل القسط الأكبر من أوزار وخطايا وآثام وكبائر الثماني العجاف .

أي جرأة هذه منك، عندما تعتبر في حديثك للعشائر بأن الإصلاح «محاولة لإفشال المشروع الإسلامي للأحزاب الإسلامية وضرب المتدينين»، مطالبا عشائر الفرات الأوسط والجنوب بأن يكونوا بدرجة من الوعي والتشخيص ، وأن «يتفهموا حجم المؤامرة» ، وكأنك تريد أن تحرضهم ضد دعاة الدولة المدنية ، وضد دعاة الإصلاح .

لا أدري عن أي نهوض تتكلم عندما تقول إن «العراق بدأ ينهض في السنوات الماضية بعد عام ٢٠٠٣ واسترجع عافيته بعد القضاء على تنظيم القاعدة والإرهاب ، لكن أعداء العراق خططوا مرة أخرى من خلال الاعتصام ، ثم بعدها أولدوا الوليد النكد داعش، الذي لا شك أنه وليد إقليمي دولي وله أهداف كبرى بدايتها سوريا ونهايتها المنطقة بأكملها» ، أنا معك في أن اعتصامات المنطقة الغربية كانت طائفية بامتياز، وكتبت في حينها مقالة أصف تلك الأحداث بمثابة ثورة سنية ضد سلطة شيعية، أو لنقل ثورة طائفية ضد سلطة طائفية ، لكنكم أنتم (الأكثرية المكوناتية) الذين ضيعتم الفرصة التاريخية الذهبية على العراق ، التي توفرت له بعد سقوط الديكتاتورية.

من هنا قلت إن ما ارتكبتموه ، لم يكن خطأ وحسب، بل كان جريمة تاريخية عظمى، كيف تريدني أن أصف تضييع فرصة تاريخية على الشعب العراقي ، لا تتأتى عادة للشعوب إلا مرة في كل قرن ؟ ناهيك عما يمكن أن تدفعه أجيال بعد أجيال ثمنا غاليا لجريمة تضييع هذه الفرصة التاريخية ، هل فهمت حجم ما ارتكبتموه؟ إما إنكم لا تفهمون، أو لا تريدون أن تفهموا، أو تفهمون و(تغلّسون).

لا تقل لي إنك لست طائفيا، وإن حزب الدعوة وبقية أحزاب الإسلام السياسي الشيعية ليست طائفية. كل حزب ينغلق في عضويته على الشيعة، هو حزب طائفي بالضرورة، وكل حزب ينغلق في عضويته على السنة ، هو حزب طائفي بالضرورة ، وأعيد ما قلته في آخر حلقة شاركت فيها قبل مدة من برنامج «بالعراقي» على قناة (الحرة – عراق) ، حيث قلت «كل تعصب ديني أو تعصب مذهبي هو درجة من درجات الداعشية، وكل تسييس للدين ، وكل تسييس للمذهب، هو لون من ألوان التعصب الديني والمذهبي، وهو بالتالي درجة من درجات الداعشية أو على الأقل الممهد للظاهرة الداعشية».

كم أنت يا نوري المالكي يا رئيس الثماني العجاف مهووس بالمؤامرة، وكم تشبه لغتك في هذا الصدد لغة رجب طيب أردوغان ولغة محمد مرسي العياط ، حيث تتكلم عن معشوقتك المغرم بها حتى الوله (نظرية المؤامرة) فتقول : أن «المؤامرة لا تقف إلى هذا الحد، فقد دخلوا تحت عنوان الإصلاح، ويريدون أن يجهزوا على ما تبقى من بقية السيف ، وقالوا إن الإصلاح يجب أن يأتي بوزراء تكنوقراط بمعنى شهادات ، ولكنهم أفسدوا ذلك حين قالوا أن يكون مستقلا» ، وتبرر قولك الغريب العجيب هذا بأن «هذه العناوين يريدون بها أن يهمشوا دور الأحزاب الدينية ، وما قدمت وناضلت واستشهدت ومنها الذي أسسها الشهيد الصدر ، وان هذا الصوت يريدون به إفشال المشروع الإسلامي وضرب المتدينين» .

بالله عليك ماذا قدم حزبك الإسلامي، وماذا قدمت بقية أحزابكم الإسلامية ، وماذا قدم (المتدينون)؟ وهل المتدين يسرق ؟ وهل المتدين يزوّر شهادته ؟ وهل المتدين يستولي على عقارات الدولة ؟ وهل المتدين يركب الدين والمذهب مطيتين إلى مآربه وأرباحه الحرام الحرام والألف حرام؟ ألا هل من حياء ؟ ألا هل من ضمير؟ ألا هل من مواجهة للذات بصدق ؟ ألا هل من مكاشفة للشعب عن فشلكم بل عن إساءاتكم للشعب ومصالحه وعيشه الكريم وكرامته وحقوقه وحرياته وثرواته ؟

نعم نحن نناضل ضد مشروعكم ، مشروع أحزاب الإسلام السياسي، مشروع أحزاب الطائفية السياسة، مشروع أحزاب الفساد المالي وسرقة المال العام ، لأن مشروعكم الذي تنعته بالإسلامي هو بالضد كليا من المشروع الوطني ، وبالضد من المشروع الديمقراطي ، وبالضد من مشروع دولة المواطنة، وبالضد من مشروع الدولة المدنية الحديثة ، وبالضد كل ما هو نافع للشعب، ولرفاهه ، وحريته ، وكرامته ، وحقوقه ، ولمستقبله ، وأجياله المقبلة. هل عرفت لماذا نريد إفشال مشروعكم ؟ لأنه ببساطة عمل على إفشال مشروع الشعب ومستقبله.

إذا لم توقفكم محكمة الشعب والقضاء العادل، فستنطق محكمة التاريخ بحكمها العادل، وستقول «قفوهم إنهم مسؤولون» .

ندوة عامة
للنائبين ريناس جانو وجوزيف صليوا في اربيل

تحت عنوان « الاقليات .. ومستقبل العراق بعد تحرير اراضيه من الارهاب » استضافت الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية فرع اقليم كوردستان النائبين في مجلس النواب العراقي السيد ريناس جانو والسيد جوزيف صليوا في ندوة جماهيرية عامة، بقاعة المركز الاكاديمي في مدينة عنكاوا بمحافظة اربيل.

في بداية الندوة رحب الناشط رودي خالد بالحضور المتنوع، يتقدمهم مدير ناحية عنكاوا جلال حبيب وعدد من مسؤولي الاحزاب، ومندوبي المنظمات المدنية، والعاملين في وسائل الاعلام .. ثم دعا الجميع للوقوف دقيقة صمت حداداً على ارواح شهداء الكرادة وشهداء الشعب العراقي شهداء الحرية والديمقراطية.

بعدها حيا رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية حميد مراد الانتصارات الكبيرة التي حققتها قواتنا العسكرية البطلة في المركز والاقليم ضد فلول الارهاب معرّجا في حديثه عن الجريمة النّكراء التي نفذها الارهابيّون في الكرادة في العاصمة بغداد والتي راح ضحيّتها المئات من الشهداء والجرحى .. بعدها قدم السيرة الذاتية للنائبين.

وفي الجانب الاول من المحاضرة تحدث النائب جوزيف صليوا من قائمة الوركاء الديمقراطية عضو لجنة المهجرين بالبرلمان العراقي قائلاً :

ان الاقليات يعانون اليوم من تحديات خطيرة تأتي في مقدمتها عمليات الخطف، والقتل، والتهميش، والتعالي، والاستيلاء على الممتلكات نتيجة ضعف الاجراءات القانونية، ناهيك عن ما تعرض له على يد عناصر تنظيم داعش الارهابي من قتل جماعي، وسبي، ونزوح قسري، هدم وتدمير اماكن عبادتهم.

وفي الجانب الثاني من المحاضرة تطرق النائب رينا س جانو من القائمة الكوردستانية عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي عن مستقبل العراق بعد تحرير اراضيه من الارهاب قائلاً :

ان الحروب يتضرر منها ابناء الاقليات كثيراً، ومستقبل العراق بعد التحرير من داعش ستكون هناك مشاكل بين المواطنين، بسبب النهج الطائفي، والعقول التي تدير البلد، وكل المؤشرات تقول بان العراق سوف يذهب الى التقسيم لا محال.

وقبل ختام الندوة تم فتح باب المداخلات والأسئلة والنقاشات .. وأجاب عنها المحاضرون بإسهاب .. واكد جميع المشاركين على اهمية العمل الجاد، وايجاد الحلول المناسبة لضمان عدم حدوث صدامات بين ابناء الوطن الواحد بعد التحرير، ووضع كافة امكانيات الدولة لخدمة بناء المناطق المحررة، وعودة النازحين اليها.

وتتقدم الجمعية العراقية بالشكر والتقدير الى قناة العراقية، وقناة عشتار الفضائية لقيامهما بتغطية فقرات الندوة.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان
في الولايات المتحدة الامريكية

بيان استنكار لجريمة الكرادة
لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان

بقلق وأسف شديدين تتقدم منظمة حمورابي لحقوق الانسان بتعازيها الى العراقيين جميعا وذوي الشهداء وضحايا الانفجار الغادر الذي نفذته عناصر اجرامية في قلب الكرادة أمس الأول ليخلف موت العشرات من الابرياء الذين كانوا منهم يستعدون لاختتام صيامهم بالعيد ، ومنهم وهم في بيوتهم تم القضاء على حياتهم بينهم عوائل كاملة. لذا تناشد منظمة حمورابي لحقوق الإنسان السلطات العراقية وتضعهم امام مسؤولياتهم في حفظ الأمن وحماية المواطنين في ربوع العراق عامة وفي العاصمة بغداد خاصة ، حيث تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل ملفت للنظر .

كما تطالب تلك السلطات بملاحقة المجرمين ومن يقف من ورائهم وتقديمهم الى العدالة وضرورة عدم التهاون ازاء خطورة هذا الوضع وتمريره بشكل عابر كما هو معتاد من قبل السلطات. ان اي تهاون يمثل الشراكة في الجريمة حيث يشهد هذا العمل الجبان والشنيع والمدان الذي استهدف المدنيين المسالمين ممن كانوا يتبضعون لاستقبال عيد الفطر في وسط العاصمة، على ضعف الاجهزة الاستخبارية والتنفيذية ويعكس التراخي في تلك الاجهزة ، فان العبرة ليست فقط في تحرير المناطق من شر داعش الاسود ، بل يقتضي ان يرافق ذلك المحافظة على الحريات وحماية وصيانة حياة السكان اولا ، ان كان ذلك في الفلوجة او مناطق الانبار الاخرى او في بغداد والموصل وغيرها. لان هذه المهام الامنية هي من ابسط الحقوق لاي مواطن على ارضه، وان انعدام القدرة على تحقيق ذلك يتطلب من السلطات المعنية بان تقف وقفة مسؤولة وان تطالب بالدعم اللازم من المجتمع الدولي ليرفدها بما يلزم من القدرة العسكرية (اللوجستية والبشرية) لتقوية امكانياتها الامنية . لان الاولوية يجب ان تكون امن وسلامة المواطنين وممتلكاتهم ، اما العكس من ذلك فمطلوب من تلك السلطات العراقية بجدية واخلاص وشجاعة الاعتراف بعجزها وبالنتيجة افساح المجال لغيرها للقيام بهذا المهام الصعبة جدا لان النزيف العراقي هو من كل مكان من جسمه وهو لا يزال يتواصل حيث، التفجير ، الاختطاف ، الظلم ونزيف الهجرة المستمر الى خارج العراق .

في هذه الظروف العصيبة نناشد الشعب العراقي بجميع فئاته وبالرغم من الألم والأسى بالتآزر والتكاتف لمواجهة التحديات الأمنية والتمسك بالمصلحة الوطنية.

المجد والخلود للأرواح الشهداء....

باسكال وردا
رئيسة منظمة حمورابي لحقوق الانسان
بغداد / 2016/7/3

وفد من منظمة حمورابي لحقوق الإنسان يزور موقع جريمة الكرادة ويشعل الشموع

« لجنة الدفاع عن حقوق الانسان ـ استراليا »
تنظم وقفة احتجاجية ضد جريمة الارهاب البشعة في الكرادة

نظمت «لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان» في منتدى الجامعيين العراقي الأسترالي يوم الأحد ٢٠١٦/٧/١٠ وقفة حزن وغضب إستذكارا لشهداء الكرادة الذين اختطفتهم يد الإرهاب الآثمة يوم الثالث من تموز ٢٠١٦ في تفجير إرهابي هز بفظاعته ضمير العالم أجمع ليذهب ضحيته أكثر من ألف من أبنائنا وأحبتنا بين قتيل وجريح. حضر الوقفة التي شهدها مركز مدينة فيرفيلد حشد كبير من أبناء العراق من مختلف أطيافه وألوانه تجمعهم فجيعة فقد تلك الأرواح التي غادرت عالمنا قبل أوانها تاركة وراءها في القلب لوعة أبدية وأسئلة تبحث عن إجابات وسط عجز الحكومة العراقية عن حماية أهلنا في العراق وانشغال اطرافها بصراعاتهم الطائفية والحزبية واسشراء مختلف أشكال الفساد المالي والإداري بين أركانها المتداعية. حضر الوقفة د حسين العامري سفيرالعراق في استراليا ونيوزلندا وعضوي البرلمان في الدورة الاخيرة الاستاذ اندرو روهان والاستاذ توني عيسى وجراح الكسور البارز الدكتور منجد المدرس مع عدد كبير من ممثلي الاحزاب والجمعيات والمؤسسات الدينية العراقية والعربية وممثلي الصحافة العراقية والعربية لاعلامية وداد فرحان رئيسة تحرير جريدة «بانوراما » والاعلامي خليل الحلي رئيس تحرير جريدة العهد والشاعر والاعلامي وديع شامخ ممثلا لمؤسسة الشرق الاوسط(صحف التلغراف والانوار والنجوم) والشاعروالاعلامي اللبناني جميل الدويهي مدير «مواقع اغترابية»والشاعرة اللبنانية سوزان عون بالأضافة الى مدير مكتب الفضائية العراقية في سيدني الاعلامي سمير قاسم كما حضرت الوقفة القناة السابعة احد اهم القنوات الاسترالية اضافة الى اذاعة 2GB الواسعة الانتشار التي استضافت الوقفة قبل بدءها وصحيفة فيرفيلد ادفانس.

افتتحت الوقفة بكلمة ترحيب وعزاء ألقاها عضو» لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان» في المنتدى الأستاذ حسام شكارة اعقبها دقيقة صمت على ارواح الضحايا اعقبها النشيدان الوطنيان العراقي والاسترالي .ثم تقدمت عريفة الوقفة السيدة شذى علي لترثي ضحايا جريمة الكرادة وتقدم د احمد الربيعي ليلقي كلمة منتدى الجامعيين الذي عزى أبناء الجالية بذلك المصاب الأليم واشار الى هول المصاب منددا بدموية مقترفي المجزرة ومن يقف ورائهم من قوى اقليمية ودولية داعمة للأرهاب وبالحواضن التي توفرها بقايا البعث وقوى الجريمة لكنه شدد في الوقت نفسه على ان هذه الفضاعات ماكان لها لتتواصل لولا الضعف والتقصير من جانب السلطات المسؤولة حصيلة للفساد المستشري والشلل الذي يمسك بأوصال اجهزتها وسط صراع المصالح والسلطة بين المتنفذين من اطراف المحاصصة الطائفية والاثنية.واكد د الربيعي ان الغضب العارم الذي يغلي في صدور العراقيين هو انذار للممسكين بقياد الامور بأن الكيل قد طفح وان ليس امامهم سوى ان يفتحوا الباب للأصلاح الذي تطالب به الملايين وحركتهم الاحتجاجية على خلفية القضاء على الفساد وتفكيك نظام المحاصصات ,ودعت الكلمة استراليا ودول العالم ومنظماته الى الوقوف مع شعبنا وجميع ضحايا الارهاب في العالم والاسهام في وضع استراتيجية شاملة تقضي على الارهاب بتجفيف منابعه وموارد دعمه ومعاقبة الدول والمؤسسات التي تقف ورائه.

بعدها تقدم لألقاء كلمة لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان عضو اللجنة ,بطل التايكواندو,والمرشح لتمثيل استراليا بالتايكواندو في أولمبياد البرازيل في شهر اب المحامي حيدر شكارة وصف فيها بشاعة جريمة الكرادة وأخر ارقام ضحاياها ووضعها في سياق ما تعرض ويتعرض له الابرياء والأمنين على يد داعش وقوى الارهاب وسط عجز الحاكمين بعدها توالت كلمات الاحزاب والمؤسسات التي مثلت كل الوان الطيف العراقي فألقى الشيخ حيدر الصمياني كلمة مركز أل البيت والسيد سمير يوسف رئيس فرع سيدني للرابطة الكلدانية في العالم كلمة الرابطة والسيدة ياسمين يحيى رئيسة جمعية الصابئة المندائية الاسترالية كلمة الجمعية والسيد مارسيل فيليب كلمة منظمة الحزب الشيوعي في سيدني والسيد شمعون حداد نائب رئيس الجمعية الاشورية الاسترالية كلمة الجمعية والسيد جلال جميل رئيس ممثلية اتحاد الجمعيات المندائية في العالم كلمة الممثلية والسيدة سميرة علي عضو رابطة المراة العراقية كلمة الرابطة والسيد دانا جلال من مركزكردستان العلمانية كلمة المركز والسيدة سمر من رابطة المرأة المندائية كلمة الرابطة كما شارك فرع الحركة الديمقراطية الاشورية في سيدني ببرقية دعم ومواساة .

وقد عبرت الكلمات عن الحزن البالغ لرحيل تلك الأرواح الطاهرة من أبناء عراقنا الجريح ودعوتهم لأبناء الشعب العراقي بجميع مكوناته للوقوف صفا واحدا أمام كل مسببات الدمار التي تحيق بوطننا بدءا بالإرهاب ومرورا بالتعصب الديني والمذهبي وأشكال الفساد المالي والإداري وهي العوامل التي أودت بحياة عدد لايحصى من أرواح أبنائنا وأنحدرت بوطننا الى حافة الهاوية في جميع المجالات الإقتصادية والإنسانية والخدماتية .

في ختام الوقفة دعا د احمد الربيعي الى مواصلة الحراك داخل الجالية وبأتجاه المؤسسات الاسترالية والعالمية دعما لاهلنا في العراق .

تم إختتام الوقفة وفي صدور الحاضرين جميعا لوعة لاتنطفئ لرحيل تلك النجوم الزاهرة التي تخطفتها أيادي الغدر ومن ورائهم السلطات العراقية العاجزة التي مكنت لهم ارتكاب مثل هذه الجرائم الشنيعة التي يندى لها جبين الإنسانية.

وقفة احتجاجية لانصاف المرأة بعد التخلص من الإرهاب

مهند عبد الوهاب

اقامت منظمة «حرية المرأة في العراق» ،وقفة احتجاجية للتنديد بالعمل الاجرامي الذي قام به ارهابيو «داعش» بحرق تسع عشرة امرأة ايزيدية في الموصل ، وجرائم اخرى بدأت تحصل بعد تحرير عدة مدن من قبل بعض الأهالي والعشائر للثأر بالرغم من براءة النساء المظلومات منها والحاجة لاتفاق شرف ، وشارك الفعالية ناشطون وناشطات مدنيون وجمع من المثقفين والمدافعين عن حقوق الانسان .

واستنكرت رئيسة المنظمة ينار محمد في كلمتها ، افعال «داعش » اللا انسانية مطالبة الرأي العام بعدم السكوت عن هذه الانتهاكات ، اذ تعرضت المراة للعنف من الإرهاب والتطرف ، ونال منها كثيرا وسبب الاذى الجسدي ، خصوصا في الموصل والانبار وديالى وتكريت وأطراف بغداد وجعلها مشردة في المخيمات ونازحة لحدود دول الجوار ومهجرة لبلدان اخرى ، واصدار مجلس الامن الدولي والمنظمات الدولية قرارات ، بوصف ما جرى من اعتداءات وقتل وتشريد جريمة دولية ويجب تشكيل وانشاء جهة دولية لرعاية وتاهيل النساء المعنفات من «داعش .

وكذلك الثأر العشائري الذي تذهب المرأة ضحيته ، وما حدث كان رغما عنها ووقعت ضحية صراعات اقليمية ودولية وسياسية داخلية وخارجية .

وتابعت ينار أن الاهم انقاذ الفئة الاكثر ضررا من ويلات الحروب وهي النساء والاطفال ، وآلية توفير الملاذ الآمن لهم وايصال المساعدات اليومية ، مع الاشادة بدور القوات الامنية العراقية التي انقذتهم من بطش جرائم «داعش» التي لاحقتهم بالانتحاريين ورشقهم بالغازات السامة ، وأحرقت وعذبت وسجنت وسبّت ونالت من الشرف وبيعت في سوق النخاسة لثورة انسانيّة وإجماع عالمي .

وشددت الناشطة على اهمية مد يد العون من قبل الحكومة لتلك العوائل وعدم الاستناد بدعم المنظمات المدنية لتلك العوائل وذلك عن طريق طمأنتهم بالعودة الى مدنهم التي يتم تحريرها من «داعش » ، وكذلك الاعلام الوطني والمهنية والمسؤولية العالية بالتغطية ونشر التقارير والندوات البحثية الاخبارية ، وان تشكل لجان سريعة بإشراف حكومي برلماني ، تكون مشتركة مع الخيرين وشيوخ العشائر والمنظمات الانسانية خاصة التي تهتم بشان المراة ، وتقدم المساعدة العاجلة الصحية والاجتماعية والنفسية والمعنوية ، كون النساء منهن كبيرات بالسن وأخريات تحتاج لرعاية خاصة.

وانتقدت الناشطة جنات الغزي في تصريح خاص لـ» الصباح» ما يجري ويحدث من جدل بين رجال العشائر والنيل الرخيص من النساء وتساءلت : اين كان البعض عند الاجتياح ، وقسم منهم ، والان بعد تحرير عدة مناطق من سيطرة ما يسمى ب»داعش « الارهابي ، نرى ان القتل والملاحقة وحتى الحبس والتعذيب كانت من العشيرة ضد نسائها وبناتها ، وهذا لا يقبل على الإطلاق ومرفوض ، ويجب ان تكون الدولة والحكومة والسلطة القضائية حاضرة بفعالية وتقف بوجه هذا النيل والظلم بحق المراة التي قدستها الأديان السماوية .

ان التشريعات والقوانين يجب ان تكون حاضرة والفيصل بكل الحالات ، وجرائم المتطرفين والارهابيين تم تصنيفها جرائم جنائية شديدة الاذى ، ولا نقبل ما يحصل للمراة التي تواجه المرارة تحت سطوة «داعش « المجرم وظلم عشيرتها وقبيلتها واهلها ، ويجب ان يساندنا الشباب والرجال والخيرين واصحاب المبادئ الانسانية ، ونحتاج حملة من الباحثين والأكاديميين ووسائل الاعلام المختلفة والصحافة ، كي نتمكن من صناعة حياة جديدة لمستقبل المراة ، خصوصا في المناطق التي جرت فيها نزاعات واجتياح مسلح وبعد عمليات عسكرية للتحرير ، وان يرسم طريق العودة للمدن والديار مستقبل امن وسلام وبناء حياة جديدة تنسى الأسى والالمٌ ما حصل في الماضي.واشارت مسؤولة اعلام المنظمة زينب الكعبي في تصريح خاص لـ» الصباح « إلى ان سلسلة من الندوات والجلسات الحوارية والمحاضرات المختلفة نظمتها المنظمة خلال الشهرين الماضيين ، تركزت على وضع المراة تحت النزاعات المسلحة وفي المناطق التي شهدت سيطرة الجماعات الارهابية المتشددة ..

مناشدة المنظمة الايزيدية للتوثيق بخصوص ملف الجينوسايد

تتطلع المنظمة الايزيدية للتوثيق بعين الامل والتفائل لتدويل ملف الابادة الجماعية التي تعرض لها المجتمع الايزيدي وبقية الاقليات الدينية والعرقية في العراق ، خصوصا في ظل التطورات الدولية الجاريةبصدور قرار لجنة تقصي الحقائق الدولية المعنية بسوريا والتي اعتبرت ما جرى للايزيدية بانه ابادة جماعية ، ومع اهتمام المؤسسات الدولية المعنية بهذا التقريروالتطورات الجارية لهذا الملف في استمرارية الابادةما يتطلب ان يكون هناك دورا فاعلا للجان والمؤسسات المحلية في هذا الملف .

هنا تناشد المنظمة الايزيدية للتوثيق اللجنة العليا للتوثيق والتعريف بجريمة الابادة الجماعية للايزيديين والمكونات الاخرى في اقليم كوردستان بضرورة العمل الجاد ومواكبه التطورات الدولية المتسارعة فيما يخص ملف الابادة الجماعية للايزيديين والاقليات الدينية والعرقية الاخرى ، والتنسيق والتواصل مع المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية المعنية لايصال التقارير والمعلومات التي تساندتقريرلجنة تقصي الحقائق الدولية لكي يتم اعتبار ما ارتكب من جرائم بحق الايزيديين داخل العراق ابادة جماعية، ومن جهة اخرى العمل مع المجتمع المحلي في الداخل كونه شريك اساسي وله مصداقية ميدانية والانفتاح عليهم.

وترى المنظمة الايزيدية للتوثيق بان (التباطىء)في عمل اللجنة العليا في ايصال هذه القضية الى المحافل الدوليةلا يخدم مسار القضية وتطوراتها المستقبلية.

في وقت بان الحكومة العراقية قد غضت النظر عن القضية الايزيدية وما تعرضوا له من جرائم الابادة الجماعية وجرائم العراق مراجعة عمل هذه اللجنة والبحث – حرب وجرائم ضد الانسانية ،عليه فمن الضروري على حكومة اقليم كوردستان عنايات تتلائم والتطورات الدولية في ملف الابادة الجماعية المستمرة وفقا لتوصيات لجنة تقصي الحقائق .

نسخة منه الى

- مكتب رئاسة الاقليم
- مكتب رئيس حكومة الاقليم
- مكتب نائب رئيس حكومة الاقليم
- هيئة حقوق الانسان في اقليم كوردستان
- اللجنة العليا للتوثيق والتعريف بجريمة الابادة الجماعيةللايزيديين والمكونات الاخرى في كوردستان.

2016/7/1 المنظمة الايزيدية للتوثيق

تتمة مقالة تفجيرات الكرادة ...

تاسعاً : العمل على تطوير البرامج الصحية من خلال زيادة عدد المشافي والمراكز الصحية التخصصية والاولية، لزيادة الوعي الصحي للمواطن العراقي ورفع قدراته البدنية ليكون جزءاً مهماً ورصيناً في بناء الدولة.

وأخيراً ووفق ما تقتضيه الضرورة الديمقراطية لتحقيق كرامة الانسان ومبدأ الشفافية ومعايير العدالة الاجتماعية ، يقتضي إيلاء الدور الحقيقي والمطلوب للنخب المجتمعية من النشطاء ومن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في إحترام دورها الريادي في بناء المجتمع من خلال رصد ومراقبة ومتابعة المؤسسات الحكومية التابعة للسلطات الثلاث من أجل تقييم عملها وتشخيص الاخطاء الواردة في التطبيقات الفعلية لقوانينها وتطبيقاتها، ومراقبة اليات تنفيذها بغية العمل على تشخيص الاخطاء والعمل على إصلاحها من خلال شراكة حقيقية في صياغة قوانين بديلة تحقق السلم الاهلي بعيداً عن التمييز السلبي بين مختلف مكونات البلد لتحقيق مجتمع عراقي متكافيء ومتوازن في إحترام القيم والحقوق والواجبات بعيداً عن كل أشكال التمييز السلبي القومي والديني والمذهبي ، والتأسيس لنظام سياسي يقبل الجميع في المشاركة في السلطة على أسس وطنية ومهنية وليس بحسب معايير المحاصصة القومية والدينية والمذهبية والعددية.

من يقف وراء تفجير الكرادة ؟

خالد القره غولي

بات من الواضح جدا ظهور بعض نتائج العمل الإرهابي الجبان في منطقة (الكرادة) وسقوط مئات الشهداء الأبرياء العزل من جميع أطياف ومكونات الشعب العراقي الصابر.. فالسيارة الملغمة من صناعة وإعداد ومتابعة دولة مجاورة.. والطريق الذي إنطلقت منه حتى وصولها برعاية هذه الدولة والمقصود هنا ليس الحكومة العراقية بأية حال ، بعد أن إفترش أتباع ومناصرو ومؤيدو تلك الدولة موقع الإنفجار وبدأوا بترديد هتافات وشعارات تعبر ببساطة عن تنفيذ وصية متطرفة بنصها الكامل والسبب يعود لإنتصارات الجيش العراقي والشرطة الإتحادية وتحقيقها نصرا تأريخيا وستراتيجيا لمدينة الفلوجة ، ما أدى إلى عزل جميع المكونات العسكرية الأخرى غير الرسمية وإبعادها عن ساحة المواجهة وبالتالي وضع نهاية غير متوقعة لفيلم أخرجته تلك الدولة ! بمعنى آخر أننا أمام واقع خطير جدا فالدول المجاورة للعراق لها حصة كبيرة فيما يجري ..

فالأتراك كانوا الشريان الذي تدفق منه الدم الداعشي الأسود لينتهك سيادة العراق والسوريون يتقاسمون توزيع نتائج ما أرادت ان تبعده الدول الكبرى من مواجهة مباشرة مع التنظيمات الإرهابية لتوزيعها بخريطة أعدت سلفا أما الأردنيون فهم المساحة الحرة التي تحتفظ بها أمريكا لأي طارئ مستقبلا ! يبقى السعوديون والإيرانيون فهؤلاء وإن إدعوا دائما عدم التدخل في شؤون العراق إلا بما يصب بمصالح شعبه فهو كذب فضحته وقائع ما يجري على الأرض ومحاولاتهم المتكررة في إشعال الحرب الطائفية .. وبحادث الكرادة لا نتهم أحدا من هذه الدول بشكل مباشر لكننا نتهم كما ذكرنا في بداية المقال دولة مباشرة بعينها (بدون تسمية) أرادت أن تنقلب الأمور وتختلط الأوراق من جديد ويعاد سيناريو ٢٠٠٦

حادث هذا الانفجار أثار مئات الأسئلة ودفع الناس للبحث عن الغموض الذي رافق الحادث وما جرى قبله بساعات والتصريحات الفوضوية للمسؤولين العراقيين وظهور نفس الرؤوس التي ساهمت بتوسيع دائرة الخلاف والتناحر لأن طوائف الشعب العراقي كما تحسبه جيدا وكما تتوقع خطأ ..

يقول وزير الداخلية السيد محمد الغبان أن السيارة التي إنفجرت كانت من محافظة ديالى التي تبعد أقل من ثمانين كيلومترا عن العاصمة بغداد أي أن هناك معلومات استخباراتية كبيرة تابعت خروج السيارة من مصدرها حتى إنفجارها لكن الغبان لم يذكر بعض التفصيلات والمعلومات التي كان من المفترض إن يدلي بها لأنه خائف لذلك قدم استقالته واحتفظ بالمعلومات لنفسه ولو أتيحت الفرصة له لطلب اللجوء في دولة أخرى ..

الأمر واضح جدا فمن نفذ الإنفجار أراد تحقيق هدفين الأول إعادة تسليط الضوء على الفصائل المسلحة غير الرسمية والثاني وهو الخطير جدا إيقاف عجلة الإنتصارات التي حققها الجيش والإلتفات إلى صراعات بين الكتل والأحزاب الحاكمة داخل العاصمة بغداد ما يبعدها كثيرا عن ساحة النزال الحقيقي وهو ما تريد أن تحققه الدول المجاورة مهما كلفها الأمر ..

الخارج ضد «اصلاحات دارون»

سرمد الطائي

وأنا اتصفح كتاب تشارلز دارون «اصل الانواع» ووصفه لقواعد صراع البقاء وانتخاب الاصلح في تاريخ الطبيعة، رحت اقارن بين قواعد عمل الطبيعة، وقواعد عمل السياسة في الشرق الاوسط ، وفشل محاولات الاصلاح الكثيرة، محور نظرية النشوء والارتقاء لصاحبنا ، يقوم على ان الطبيعة دقيقة جداً في اختيار الاحسن ، ومترجمو عصر النهضة العربي الاوائل، كانوا يستخدمون مفردة «انتخاب الاحسن».

والانتخاب الذي تقوم به الطبيعة ، يفترض انقراض صور الحياة الاقل امكانية والادنى ملاءمة للظروف ، وبقاء الاصلح الاقدر على التطور ، وقبل ان اسأل نفسي: اذن مابالنا ننتخب احياناً نطيحة ومتردية لأخطر المناصب، فإن دارون (وكأي عدو للعملية السياسية) اخذ يوضح ان الطبيعة لا تكون «حرة» دوماً في اختيارها ، بل هناك «تدخلات خارجية» تستدعي بقاء الاغبى وانقراض الاذكى ، نعم، ان دارون يسمي هذا الاستثناء ب «الانتخاب عبر التدخل الخارجي»، ومثاله على هذا ، انقراض فصيلة كلاب ذكية وسريعة ، وبقاء فصائل اقل ذكاء وأبطأ في الجري ، ويعزو ذلك مثلا الى اقبال الهنود في آلاسكا القديمة على تربية النوع الغبي ، مفضلين بنيته القوية المفيدة في جر العربات ، على الذكاء والسرعة التي انقرضت في كثير من الاحيان او لم تتكاثر وظلت نادرة.ان التدخلات الخارجية في قوانين دارون، تلعب دوراً خطيرا ، وتؤدي الى تقديم الاغبى ، على الاذكى. لكن الاثارة لا تتوقف. فمن قواعد دارون الاخرى، اختفاء بعض اعضاء الحيوان نتيجة قلة استخدامها ، فالأصل ان كل من له جناحان يمكنه الطيران ، لكن بعض الطيور اعتادت تناول الديدان وطأطأة الرأس فنسيت اجنحتها، مثل الدجاج الذي نسي الطيران ، وهذا ما أرعبني اكثر وجعلني اخشى ان الانشغال بالعاطفة والانفعالات في بلداننا، يؤدي الى ضمور العقل والتعقل والاعتدال الذي نسينا استخدامه، لا سمح الله ، اذ في باب آخر يقول دارون ان الدماغ لدى جنين القرد يشبه دماغ الكلب البالغ (الاغبى) ، ودماغ جنين الانسان في شهره السابع، نسخة مشابهة لدماغ قرد عمره عشر سنوات ، ولعله يفترض في وصف سلسلة الارتقاء ان بعض القرود كانت تستخدم عقولها بكثرة فتطورت وأصبحت انسانا ، ولكن ماذا سيحصل لو انقلبت الآية، وتركنا استخدام العقل بضعة قرون ؟ هل تعني يا شيخ التطور ان عقولنا يمكن ان ترجع صغيرة حمقاء مثل قرد عمره سنتان، كالدجاجة التي انشغلت بالديدان فتصاغرت اجنحتها المهملة وعجزت عن الطيران ؟ الله يستر، لكنني لا أشعر بالقنوط، فالعظماء يدخرون حكمتهم القصوى لخواتم كتبهم ، وفي آخر صفحات «اصل الانواع» يصوغ دارون عبارة كأنها نص صوفي فيها دواء لليأس ، ورسالتها عندي ، انه رغم اخطاء تطبيق قانون «البقاء للاحسن» ورغم «تدخلات الخارج» مثل نموذج انحياز هنود آلاسكا الى الانواع الغبية من الكلاب ، ورغم ضمور العقل في بلاد كانت حكيمة ، الا ان «حرب الموت والجوع» حسب تعبيره ، لابد ان تحصل على نهاية مناسبة ، وتؤدي الى انقراض الاكثر غباء والاقل تطوراً ، وليس تسلط الحمقى سوى تاريخ عابر ، فحركة الكون قادرة على ان تكنس الحمقى، ولنأمل ذلك حقا ،عبارة دارون الاخيرة في الكتاب ببلاغتها ورومانسيتها مضبوطة على ايقاع التأمل الطويل لساعة الكون وآثار اقدام الصانع، يكتب: «ان أسمى هدف في هذا العالم هو نشوء الحيوانات الراقية ، وهو يتحقق من حرب الطبيعة ومن الجوع والموت ، ان هناك جمالاً وجلالاً في هذه النظرة عن الحياة ، بقواها العديدة التي نفخها الخالق لأول مرة في عدد قليل من الصور، او في صورة واحدة ، وبينما ظل هذا الكوكب يدور، كانت وما تزال صور الحياة تتطور ، من مثل تلك البداية البسيطة ، صور لا نهائية، غاية في الجمال وغاية في العجب» .

العراق وشماعة البعث وداعش

كفاح محمود *

ما كدنا ننتهي من نظام صدام حسين وثقافة حزبه وأساليب أجهزته الأمنية في التسقيط والتشهير والفبركات التي يعلقونها على شماعاتهم البائرة، وهي مجموعة التهم السخيفة في العمالة للامبريالية والصهيونية لكل من يخالفهم في الفكر والرأي، والتي أضافوا لها بعد انقلابهم في تموز ١٩٦٨م العمالة للمنشقين في سوريا وللفرس (المجوس) في ايران ، ناهيك عما كانوا يسمونه بالجيب العميل توصيفا لواحدة من كبريات حركات التحرر الوطني في الشرق الأوسط والعالم إلا وهي الحركة التحررية الكوردستانية .

قلنا ما كدنا نخلص من هؤلاء المرضى سياسيا ووطنيا حتى ابتليت البلاد بذات الفيروس والجرثوم الذي انتقل عبر جينات الثقافة البعثية والدكتاتورية إلى معظم مفاصل الطبقة السياسية العراقية والإدارية الجديدة التي ورثت نظام القائد الضرورة بشكل يتطابق تماما معه في السلوك والتصرفات مع اختلاف الأسماء والعناوين ، فمنذ صدور قانون الاجتثاث سيئ الصيت الذي تسبب في تدمير البلاد وتمزيق نسيجها الاجتماعي والسياسي وحتى الأخلاقي ، وهذه الفيروسات تفعل فعلتها في تسقيط الأشخاص تحت طائلة وشماعة البعث والنظام السابق، ومنذ سنتين شماعة داعش وما يترتب على تلك الاتهامات من عمليات تقتيل واستباحة وتعذيب وتدمير ممتلكات ، كما حصل لأملاك البعثيين وبيوتهم وممتلكاتهم خارج القانون ، ولما يحصل اليوم تحت شعار التعاون مع داعش من انتهاك فضيح لحرمات الأهالي وحقوق الإنسان .

لقد أنست داعش أفعال البعثيين ومن ماثلهم في كل من سوريا وليبيا واليمن ، وربما كان لأنظمة هذه البلدان اليد الطولى في تربية وإنتاج هذه الفيروسات الفاشية ، ومن ثم نشرها في البيئات الجديدة التي ظهرت بعد انهيارها وسقوط هياكلها الإدارية لكي تقنع الأهالي بأنها ارحم وأفضل مما يجدوه الآن ، وفعلا نجحت تلك الماكينة الإعلامية والنفسية والفشل الذريع للأنظمة الجديدة التي ورثت أو قامت على أشلاء تلك الدكتاتوريات ، أن تجعل أغلبية الناس تترحم على أيام صدام والقذافي وعلي عبد الله صالح والأسد ، إلا أنها ابتليت بثقافة رهيبة ستأتي عليها تدميرا وتمزيقا بعد انتهاء حقبة داعش وتحرير الهياكل الكونكريتية للمدن والبلدات التي كانت تحتلها ، حيث نجحت داعش في تمزيق أواصر المجتمعات والمكونات بشكل يصعب خلال المستقبل المنظور التعايش حتى بين أبناء نفس المكون ، بسبب الاتهامات التي سيوجهها الجميع للجميع في غياب أي آلية ذات مصداقية مهنية ومحايدة ومتحضرة للقانون أو للجهات القانونية لملاحقة عشرات الآلاف أو ربما مئات الآلاف من الذين سيتم اتهامهم وتعليق تلك الاتهامات بشماعة داعش كما فعلوا في شماعات الانتماء للبعث والأنظمة السابقة في بقية البلدان ، وراح ضحية ذلك الملايين من البشر بين مشبوه ومتهم ومبعد ومهمش ومحاصر في لقمة عيشه، مما ولد بيئات الفساد والتمزق وانتشار العنف والإرهاب وبالتالي فشل الدولة وإفلاسها.

علينا أن ندرك إن أربعين عاما من حكم البعث أنتج الكثير من الظواهر التربوية والنفسية والسلوكية ، لكننا وبقليل من الحكمة والإنصاف لا نستطيع أن نتهم ملايين من الذين كانوا ضمن صفوفه أو صفوف اللجان الشعبية للقذافي أو المؤتمر الشعبي لعلي عبد الله صالح ومثلهم في سوريا ، بأنهم جميعا مجرمين ومشكوك في وطنيتهم بمجرد إنهم كما يقول الدارج العراقي ستروا على أنفسهم ، كما فعل مئات الألوف ممن لم يستطيعوا أن يتركوا مدنهم أو قراهم التي احتلتها داعش ، وهذا يعني أننا إزاء إعادة نظر كلية في توجهاتنا والعودة إلى دراسة الأسلوب الكوردي في التعامل مع أتباع نظام صدام والبعث وعملائه حتى أولئك الذين اسائوا إلى شعب كوردستان .

علينا فعلا أن نحطم تلك الشماعات التي نعلق عليها فشلنا وإفلاسنا ، وبدلا من أن نذبح بعضنا من الوريد إلى الوريد تحت طائلة الاتهامات بعيدا عن آليات القانون والحضارة ، وقبل أن نشيد بتجربة نيلسون مانديلا في تعامله مع النظام العنصري في بلاده ، علينا أن نذهب إلى كوردستان وندرس تجربتهم في التسامح والتعايش والبناء وكيف نجحوا في الحفاظ على أقدس شيئين يمسان حياة ومستقبل وحيوية أي مجتمع في العالم ألا وهما الأمن والسلم الاجتماعي ، الذي بواسطتهما أثبتت قيادة كوردستان وشعبها الصمود أمام أشرس هجمة همجية تتعرض لها الشعوب ، وأمام اكبر عملية نزوح إليها دون أن ترتفع معدلات الجريمة عما كانت عليه سابقا .

تجربة جديرة بالوقوف أمامها واعتمادها أساسا للتقدم إلى الأمام إن كنا فعلا نهدف إلى بناء دولة مدنية متحضرة ومجتمع أنساني خالي من العقد والاتهامات وشماعاتهم المهترئة .

* kmkinfo@gmail.com

فاجعة الكرادة والأمن المفقود

احمد جبار غريب

لم نعد نرى الزمن طموحا لنا لأنه يسرق كل يوم لحظات وساعات وأرواحا فقط نتسابق معه للهروب من جحيم صنعه تشكيل من الشراذم متمثلا بأوغاد وحثالات الارهاب والإسلام الداعشي الذي انتج فكرا رثا وعقلية متخلفة وطبخته في زواياه النتنة ديدنه القتل والتدمير والرجوع الى السلف ألمقبور ساسة منهمكين بالكراسي والمناصب متصارعين فيما بينهم مع مزايا تفوق حجمهم وأفعالهم الشيء ألكثير، وتلكؤ بحجم التآمر على هذا الشعب.

جيران سفلة يبحثون عن مصالح براجماتية حقيرة ، اجندات عالمية تربي في مختبراتها كل اشباح الموت والقتل والخراب لاتهمها انسانية وحقوق بشر فقط ما تهمها إستراتيجياتها القائمة على دماء البشر،فساد متراكم انتجته عملية سياسية محاصصاتية سقيمة، وطالما نحن متمسكين بمواقفنا وعلى اخلاقنا فما علينا سوى ان ندفع اغلى ما نملك دما وارواحا في سبيل ان يبقى هؤلاء الاراذل متسلطين ومستبدين وسراق ودواعش على صدورنا ، نعم فواهم من يقول ان التفجيرات هي بعيدة عن الصراع السياسي ، تفجير الكرادة الدامي الذي نشر الحرائق والموت في كل بقعة منها لم يكن الاول فما لاقته بغداد هذه المدينة التي تشكل عنفوان المدنية والتحضر والارث المجيد والرقي من التفجيرات ما يعادل ضحايا هيروشيما وستالين كراد بسبب تفجيرات تطالها من حين لآخر من اوباش العصر الذين يكبرون باسم الله في القتل وانتهاك الحرمات والمقدسات وما هو اثمن وأقدس من الانسان خليفة الله على الارض تلك هي جماعة ابليس داعش ومن الحثالات التي تقف وراءها .

واتساءل هنا اين دور الاجهزة الأمنية ؟ ما الذي قدموه طوال تلك السنوات لأجل المحافظة على الارواح واستتباب المن والامان رغم الاموال الطائلة التي تصرف على البنى الامنية؟

لماذا دائما ابناء الشعب هم من يكونوا ضحية التفجيرات بينما مقرات الاحزاب لا يمسها سوء ؟

ولماذا لايوفروا حماية لهذا الشعب؟

اليست هذه خيانة ومؤامرة عليه ؟

اين دور المخابرات والاستخبارات ؟

وأين مجلس المحافظة واللجان الامنية ؟

هذه التفجيرات يدفع ثمنها كوكبة من الشباب الذي يتوق لبناء مستقبله في بلد فقد الطموح والمستقبل بسبب سياسييه الذين لم يستوعبوا دروس التاريخ والماضي القريب .

اكثر من 135 شابا بعمر الزهور تلتهب اجسادهم الطاهرة المقدسة في شواء في احتفالية اقامها جند الشيطان الذين اتخذوا من التفجير والقتل والذبح والسفك دينا جديدا .

ماذا علي ان اقول انها فاجعة كبيرة تتحطم على تخومها المشاعر وتربأ الانسانية من سافكيها عليهم أللعنات وقبل ان يهل العيد علينا باغتنا هؤلاء الاوغاد بسيارتهم المفخخة في الكرادة وقبل ان يقبل سحور رمضان بدقائق لتقتل كل شيء حي يتحرك ، اطفال نساء شباب شيوخ صبايا، لكنهم خاسرون وخاسئون فقد جربوا هذا السلوك القذر معنا فردهم الجيش والحشدان الشعبي والعشائري مع اهل الانبار على جحورهم في عقر دارهم بالفلوجة التي سرقوها في ليلة ظلماء وقد حولناهم في ساحة المنازلة والفروسية الى جيف متناثرة هنا وهناك اما هم فقد اختاروا الغدر والخداع لتحقيق مآربهم المريضة وتلك شيمتهم وتلك اخلاقهم اما شهداؤنا لهم المجد والخلود والجنان الواسعة .

مؤلم أن يفرض داعش ارهابه على داخل مدننا بعد أن خاب عسكريا

سعيد شامايا

وأنا منصت لنتائج تفجير الكرادة آلمني الفعل الاجرامي وكذلك واقع رئيس وزارتنا وسط الجماهيرحائرا فكتبت .

ما يحصل داخل مدننا وفي شوارعنا ، بوقاحة داعش يشوه نشوة انتصارات جيشنا الباسل وكل الناس تتساءل ، الى متى هذا ؟ أم هل معناه بقاء داعش فارضا وجوده ؟ فمن المسؤول يا حكومة وكيف النجاة يا سلطة ؟ حتى تسرب اليأس ليقول احد المسؤولين بصراحة البارحة في مدينة الصدر وقبلها في الجوامع والحسينيات او في مجالس العزاء في الشوارع والاسواق المزدحمة حتى بات من حق الناس ان تسأل : غدا اين يفاجئنا داعش ؟ وهذا مخيف ومقلق يا حكومة.

وتتوالى التبريرات والمصاعب في تشخيص داعش واعوانهم ومن يحتضنهم وان الارهاب الداخلي ليس قتالا عسكريا ولا مجابهة كل ذلك متجاهلة الحقيقة التي تعرفها جيدا لكننا نتساءل لنُذكر حكومتنا علها تتعظ، لماذا تنعم بعض الدول بالامن والسلام وكيف تضمن سيطرتها على واقع امنها وسلامة مواطنيها ؟ هناك عوامل مهمة ووسائل حكيمة تضمنها الدول الناجحة في فرض الامن والاستقرارومن الغباء ان تتجاهلها الدول العاجزة عن حماية امنها ، اولها :

. اطمئنانها على اجهزتها الحكومية من حيث كفاءتها واخلاصها الوطني ودقتها في تأدية واجباتها ، وهذا مفقود عندنا يعرفه كل مواطن ولا يخجل منها المسؤول الاول حين يقول نحن مبتلين بالفساد والفاسدين ، ويشخصهم بمواثيق وملفات تدينهم لكنه لم يفلح في عقوبة احدهم من الكبار رغم ارتفاع اصوات الشعب المتظاهر بشجاعة ودقة التعبير والتزامهم بقيمة المظاهرة السليمة هؤلاء من اوصلهم الى مواقعهم .

. مخجل جدا ان تمتلك السلطة معلومات عن مسؤولين كبار يساعدون الارهاب والمجرمين لتنفيذ مآربهم ربما يتقاسمون الغنيمة او ينفذون امرا من خارج الوطن ! ومخجل أن يقول قائل ان السيارات المظللة حملت ارهابيا الى هدفه لينفذ فعلته .

. مررنا بتجارب وطنية كان الشعب كتلة واحدة في ممارسات وطنية ليل نهار دون ان تظهر اية بادرة تشوه الامن رغم وجود الخونة المتربصين لثورة تموز ما احلى ذكراها فالف تحية لها ، ولولا التدخل الخارجي وتأثير بعض دول الجوار الذين ارعبهم انطلاق العراق وكذلك من لم تعجبه اعياد تموز التي تحل ذكراه بعد ايام ، لما نالوا تحقيق مؤامرتهم .

. هناك انواع من الدول التي تضمن امنها وانواع من واقعها الذي تمارسه تجاه شعبها وتفلح في فرض الامن والاستقرار .

١_دول دقيقة في مراقبة جهازها الامني والمخابراتي لها معلومات ايضا دقيقة عن كل حركة في كل بقعة من كل مدينة ولكل قادم وما غرضه واجهزتها مخلصة لواجباتها فهي تنعم بالأمن .

٢_هناك حكومات دكتاتورية تحصى نبض كل مواطن حيثما كان حتى في فراشه مع زوجته ويعالج الأخطاء الصادرة ممن يخالفونه بقسوة ووحشية حتى مع قدته المقربين ومع اهله المقصرين في ادارته .

٣_وهناك نوع ثالث !!! حكم وطني مخلص للشعب يوفر له كل حقوقه بعدالة ونزاهة يضع الرجل المناسب في المكان المناسب ويصغي الى أية شكوى يعالجها بعدالة !!! انا واثق ان شعب تلك الدولة كله حارس لوطنه كلهم مخابرات وامن يقظين مراقبين لآي فساد يعكر صفوهم لان اية خسارة وطنية او حكومية هي خسارتهم ! .

هل بمستطاع سلطتنا ان تختار احد النماذج الثلاث ؟ وقد بح صوت المتظاهرين يكشفون الاوراق ويحددون المطلب والهدف ومن يقابلها من السلطة يشوه حتى هذه الصورة الوطنية الجميلة ويحاول تزويرها في غير نزاهتها ويبعد ها متشبثا بحجة محاربة داعش الذي يقول له : رويدك يا مسؤول حقا لم اقو على جيشك المخلص لكنني سادوخك في بيتك ومع اعوانك وسأجعل شعبك واهلك يكفرون بواقعهم واخلق اليأس والملل وحبهم للتغيير حتى ان فعلها عدوهم ! هذا ما يفعله داعش وما يرمي اليه وان كان غباء في مقياس وطنية شعبنا وجيشه وداعش غير يائس لانه لا يهمه الخسارة فمن يفقدهم ليسوا ابناءه ولا شعبه فهو مأجور تغريه المكاسب .

هلم واختار يا نظام فالانتصارات القائمة تحتاج الى الكثير الذي قد تعجز عنه إن بقيت تتراوح واحزابك المتكئة على المحاصصة الطائفية وشعبك مل الصبر والمسامحة ما دام بوجهه سراقه باقون .

حزيران اردوغان الساخن

طالب مراد

هذا الرجل يفضل السير على الصفيح الساخن و صفيح الشهر الحالي فهو الاسخن حيث انه يواجه يوميا مشاكل كبيرة وعويصة كان هو فقط السبب في افتعالها ويحاول كثيرا التنصل من افعاله ولكن من دون جدوى واصبح كالبعبع لا ترغب الدول وخاصة الاوربية و الجماعات و المنظمات الغيرالحكومية التقرب منه ومن نظامه سيئ الصيت.

ادناه قسم من مشاكل اردوغان لهذا الشهر حزيران/ يونيو فقط علما بأن الشهر لم ينتهي حتى الان و نحن بإنتظار الجديد من ابو بلال من صولات وجولات كمشترك ومراقب للاستفتاء الذي جرى في بريطانيا يوم الخميس الماضي فإن ابتزاز اردوغان لدول الاتحاد ومطالبته بالاموال مقابل منع الهجرة من خلال الاراضي التركية واصراره على عدم شمول الاتراك بالحصول على الفيزا لادخالهم الى دول الاتحاد وكذلك اصراره على التعجيل في ادخال بلاده الى الاتحاد كل ذالك كان له رد فعل من الناخب البريطاني ، اعتقد بأن رد الفعل البريطاني قد اقنع اردوغان الان بأن ليس له مكان في الاتحاد وحسب قول كاميرون رئيس الوزراء البريطاني فإن تركيا نفذت بندا واحدا فقط من اصل 35 بندا عليها تنفيذها لتتأهل للدخول الى الاتحاد.علما بان كاميرون كان من اهم مناصري تركيا في الاتحاد الاوربي .

* صدم اردوغان وظهرت اثار الصدمة على وجهه عندما منع من الكلام او التقرب من كفن البطل محمد علي في امريكا والانكى من هذا ان واحدا من اثنان من اللذين خطبوا في الاحتفال بديلا عن اردوغان والملك عبد الله كان حاخاما يهوديا راديكاليا له مواقف مهمه ضد سياسات اسرائيل في الاراضي المحتلة. طالب الحاخام وبحضور اردوغان و امام اكبر و اهم تجمع عقد في امريكا هذا العام بأن يتوقف اردوغان عن قتل الكورد في جنوب شرق تركيا ، لقد اهين الى درجة مابعدها اهانة .

* حامي حمى الاسلام وفارس الاخوانجية وبطل الخلافة وراعي الباب العالي تراجع عن كل تهديداته ضد اسرائيل ووقع مع اسرائيل معاهدة لاعادة العلاقات الدبلوماسية وارجاع السفراء الى انقرة وتل ابيب و باع حماس والاخوان في صفقة يالعمر هذه وبحضور السمسارين القطري والامريكي .

*لقد فشل اردوغان في صولته مع الدب الروسي واصراره على ان الطائرة اخترقت الاجواء التركية وتاكيده بإنه سيعيد الكرة مع اي طائرة روسية تخترق اجواء بلاده «كلام فاضي » و ها هو السلطان يعتذر لروسيا رسميا واعلن رئيس وزرائه بأن تركيا ستعوض الروس عن كل شئ و بعد تصريحات رئيس الوزراء بساعة ناقض اردوغان رئيس وزرائه ليثبت ان اردوغان ماهو الى عيدي امين اسيا الصغرى .

ماذا في جعبة الرجل من جديد ان غدا لناظره لقريب .

جريمة الاضطهاد

الدكتور منذر الفضل *

منذ ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، تغير الأعتقاد تجاه قواعد القانون الدولي وأصبح لا يقتصر على تنظيم العلاقات بين الدول وانما صار يشمل الأفراد ايضا وهو تطور مهم يصب في ميدان حماية حقوق الأنسان ، وعلى صعيد حماية حقوق المجموعات الأثنية و الدينية و المذهبية الصغيرة عقدت إتفاقيات دولية لحماية حقوقها من الضرر لضمان التعايش بين كل القوميات واتباع الديانات لتحقيق السلام بمنع الأضطهاد او اساءة معاملتها او ممارسة الكراهية ضد الأشخاص ، واذا كانت بعض الدول وافقت على الأنضمام لهذه المعاهدات فأن دولا اخرى لم تنضم اليها ولم توقع على مثل هذه المعاهدات ومنها العراق الذي علقت عضوية إنضمامه الى عصبة الأمم المتحدة على إصدار إعلان صريح عنه يضمن حقوق القوميات المختلفة واتباع الديانات الأخرى.

ولكن بعد صدور ميثاق الأمم المتحدة جرى التشديد على حماية حقوق الأنسان ومنع ممارسة اي تمييز بين البشر ، ورغم توقيع العديد من الأتفاقيات الدولية المعززة لحقوق الأنسان، غير ان هذا كله لم يمنع من ممارسة الدول للأضطهاد الديني والقومي والمذهبي ودارت حروب عنيفة وقاسية في العديد من بقاع الأرض إهدرت خلالها حقوق الانسان وأرتكبت جرائم ضد الأنسانية ومنها كثير من المذابح وجرائم إبادة للجنس البشري جلبت الكوارث على البشرية. ولمنع جريمة الأضطهاد فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الانسان إعلانات متعددة تمنع التمييز ضد المرأة وضد أصحاب الحاجات الخاصة (المعاقون جسديا) وإعلانات اخرى تخص منع التمييز على أساس العنصر وأخر يخص اللجوء السياسي واصبحت حماية حقوق الانسان على مستوى أوربا أفضل من غيرها من البلدان الأخرى بسبب الأتفاقيات الضامنة لهذه الحقوق ومحاسبة من ينتهكها وبفعل الأنظمة السياسية الديمقراطية التي فتحت الأبواب للحقوق المتساوية بين الجميع وضمنت للقانون دوره وسيادته في الدولة والمجتمع ، حيث ان هذه الدول تؤمن بأن الديمقراطية لا يمكن ان تبنى دون تعايش وتسامح بين الجميع ووفقا للأحترام القائم على الأعتراف بالأخر وعلى التنفيذ الطوعي للقانون من الحاكم والمحكوم .

والواقع ان أصل موضوع جريمة الأضطهاد الذي نحن بصدد الحديث عنه يرتبط بقضية إحترام حقوق الأقليات القومية والدينية والمذهبية حيث بذلت جهود دولية كبيرة من الأمم المتحدة من خلال إبرام العديد من الأتفاقيات الدولية لحماية الأقليات من اي تمييز او اضطهاد او سوء في المعاملة، غير ان حمايتها داخل الدولة ربما يصطدم بمبدأ تفكك الوحدة الديمغرافية بسبب وجود اكثر من قومية على الأرض ومثل ذلك العراق حيث توجد أغلبية عربية وقوميات كوردية وتركمانية وكلدانية واشورية مما يوجب تمثيل كل هذه القوميات بصورة عادلة في السلطة وفي استحقاقها للثروة لأن الديمقراطية تعني مشاركة الجميع وبصورة متساوية في السلطة وفي التوزيع العادل للثروة .

هذا الى جانب ان العراق يتميز بوجود تعددية دينية ومذهبية يجب إحترامها وتطهير بعضها من مظاهر العنف عند ممارسة شعائرها لأن ممارسة الشعائر بطريق سلمي هي حق مشروع وأما ممارسة الشعائر بطرق تبدو فيها مظاهر العنف فهي غير مشروعة. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع ومانع لمفهوم الأضطهاد تقبل به جميع الدول ، بسبب تباين الأراء واختلاف الأجتهادات حول مفهومه ، إلا انه يمكننا القول بوجه عام بأن الأضطهاد يعني إساءة المعاملة سواء بممارسة التمييز العرقي أو الديني أم المذهبي أم حتى بسبب اللون أم الشكل او الأصل، ولهذا السبب يعد الأضطهاد جريمة وضمن نطاق الجرائم ضد الأنسانية لأنها ممارسة للكراهية التي تحرمها قواعد الأعلان العالمي لحقوق الانسان وفقا للمادتين (١ و٢) منه ، وطبقا للمادة (٢) من إتفاقية جنيف لحماية اللاجئين لعام ١٩٥١ المعدلة ببروتوكول عام١٩٦٧ وفي نص المادة (٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما لعام ١٩٩٨) التي أعتبرت الأضطهاد من صنف الجرائم ضد الأنسانية المعاقب عليها دوليا حيث ورد في الفقرة ح مايلي:(اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرفية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف في الفقرة ٣، أو لأسباب أخرى من المسلم عالمياً بأن القانون الدولي لا يجيزها ، وذلك فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة أو أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة) ثم بينت الفقرة (ز) مفهوم الأضطهاد هنا بقولها : (يعني « الاضطهاد » حرمان جماعة من السكان

أو مجموع السكان حرماناً متعمداً وشديداً من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي ، وذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع) ، يتضح من ذلك بأن جريمة الأضطهاد تقوم على اساس وجود دافع التمييز بين البشر والحط من قيمة الأخر، ويبدو ان كثيرا من الدول لم تنص على تجريم او تحريم هذا التمييز والعقاب على من يمارسه ولان هناك العديد من الدول لم تجعل من الأعلان العالمي لحقوق الانسان صفة إلزامية، بينما الأمر مختلف تماما في دول اوربا وامريكا حيث يعاقب الشخص وفقا للقانون اذا ارتكب فعلا او مارس سلوكا يقوم على سياسية التمييز بين البشر بسبب اللون او الاصل او المعتقد الديني او المذهبي او اطلق عبارات تسئ او تنقص من قيمة الشخص الاجتماعية أو حرمانهم من حقوقهم الثقافية او أية حقوق دستورية أو قانونية، بل ان خطورة هذه الجريمة قد تصل الى درجة الجناية الكبرى حين يمارس التكفير او يفتى به ضد أتباع ديانة معينة او مذهب معين او جماعة معينة وهو ما حصل في العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣ من الأرهابيين ومن اتباع النظام السابق، لأن التكفير جريمة عمدية في مرتبة الجناية يستحق الفاعل والشريك ومن افتى بالتكفير العقاب وفقا للقانون ، و الإضطهاد يعني ، الى جانب الحرمان من هذه الحقوق الثابتة للأنسان، الكراهية للأخر، لأن الكره هو نقيض الحب ، ومن لم يحب شخصا ما او أمرا يعني - من الناحية اللغوية - من لم يستطع تحمل الشخص او هذا الامر ولم يطقه لأنه يحمل المقت له والنفور والاشمئزاز منه وهذه الكراهية بين بني البشر تصطدم بالدستور والقانون وبالقيم الأنسانية التي يجب ان تسود من أجل السلام الذي هو قانون الحياة ، ومن هنا فأن الكراهية هي الازدراء والبغضاء فان جرت ضد انسان ما بسبب لونه او عرقه او دينه او مذهبه عدت انتهاكا لحقوق الانسان .

←

وأيا كان الشخص الذي يسئ معاملة الأخر وسواء وقع الأضطهاد بين الأفراد انفسهم أم وقع من مؤسسات الدولة فان المتضرر يحق له إقامة الدعوى لغرض المطالبة بمعاقبة الفاعل والتعويض عن الضرر الذي لحق به ، وهذا التعويض قد يكون ماديا او معنويا وغايته اصلاح الأذى الذي اصاب المتضرر فضلا عن العقاب ، وفي العراق جرت ابشع الممارسات لجرائم الكراهية من حكم صدام ضد الشيعة حين رفعت شعارات وممارسات تشكل جرائم ضد الأنسانية منها مثلا شعار (لا شيعة بعد اليوم) عام ١٩٩١عقب إنهيار الأنتفاضة ضد النظام الدكتاتوري، وجرت ممارسات في سوء المعاملة ضد الكورد منذ وصول البعث للسلطة عام ١٩٦٣ كشفت عن الحقد والكراهية التي لا تجيزها الشرائع الوضعية ولا الدينية وانتهت بالمذابح وبجرائم الأبادة الفعلية للجنس البشري وقد صدر قرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٨ من مجلس الرئاسة في العراق (تنفيذا لقرار مجلس النواب) يعتبر ان ما تعرض له الشعب الكوردي في كوردستان العراق من مذابح وقتل جماعي هو ابادة جماعية بكل المقاييس، كما ان ممارسة الأضطهاد ضد الأيزدية والبهائية والصابئة المندائية واتباع الديانات اليهودية والمسيحية تدخل ضمن نطاق الجرائم ضد الأنسانية ايضا التي حرمتها المواد (١و٢) من الأعلان العالمي لحقوق الأنسان وفقرات المادة (٧) من نظام روما الأساسي فضلا عن اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بشؤون اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧سالف الذكر ايضا. كما إرتكبت أبشع الجرائم التي تكشف عن الكراهية بعد سقوط النظام الدكتاتوري من المتطرفين قوميا ودينيا وفكريا ولم يمنع هؤلاء من تنفيذ هذه الجرائم رغم وجود قانون الأرهاب الذي صدر عام ٢٠٠٥ مما يوجب تفعيل القانون ومحاسبة دقيقة لهؤلاء .

ولعل أوضح صورة لجريمة الأضطهاد تجميد أموال اليهود العراقيين بسبب دينهم وكذلك إبعاد الكورد الفيلية خارج العراق ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة بسبب كونهم من الكورد الشيعة وممارسات التمييز ضد الشيعة العرب والكورد في العراق والذي تمثل بعدم وجود حقوق متساوية لهم مع الأخرين بالنسبة لتولي الوظائف والمناصب العامة وحق التملك والسكن وغيرها من الحقوق وهو ما حصل فعلا خلال فترات مختلفة من تاريخ الدولة العراقية .

لا تقوم جريمة الأضطهاد الا بتوفر إركانها الثلاثة (شرعي ومادي ومعنوي)، ففي القانون الدولي والأتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية توجد نصوص تحرم الأضطهاد وسوء المعاملة والسب والأهانة وتجريح الشخص او الجماعة او نشر البغضاء والنعرات التي تؤجج الكراهية وتثير الفرقة بين البشر او ابناء الوطن الواحد او اية افعال او سلوك تمس بالشعور الديني، وهذه النصوص التي تجرم هذه الأفعال تمثل الركن الشرعي او الأساس للتجريم والمعاقبة ، أما الركن المادي لهذه الجريمة فالمقصود به هو الأفعال التي تمارس ضد الشخص من الدولة او احدى مؤسساتها او من شخص اخر بقصد الحط من القيمة او المساس بالشعور او تجريح الشخص أي إساءة معاملته والتعبير عن الكراهية ضده، وهي كلها افعال غير انسانية .

والفعل من الناحية القانونية هو كل تصرف جرمه القانون سواء أكان ايجابيا أم سلبيا كالترك والامتناع مالم يرد نص على خلاف ذلك، لأن الجريمة قد تقع بعمل ايجابي او بفعل سلبي يتمثل بالموقف السلبي كترك الشخص بدون علاج او مساعدة طبية .

ومن هنا فان جريمة الأضطهاد تتمثل بوجود انكار واضح وعلى اسس تمييزية لحق اساسي من حقوق الأنسان وهذه الحقوق صارت معروفة في مبادئ الأعلان العالمي لحقوق الانسان وبخاصة حق التمتع المتساوي بالحقوق وفرص العمل. أما الركن المعنوي ، فيراد به وجود القصد الجنائي أي ارادة الفعل والنتيجة معا ، فضلا عن توفر الدافع لهذا الفعل ، أي إن اساءة المعاملة تكون مقصودة ضد شخص معين او جماعة معينة بسبب اللون أو اللباس أو القومية أو الدين أو المذهب أو حتى الأسم. وما من شك ان جريمة الأضطهاد قد تكون بدرجة خطيرة أي تشكل جناية عمدية مثل المذابح و ابادة الجنس البشري، وقد لا يتوفر القصد الجنائي فيها وتكون في مرتبة الجنحة او المخالفة ، ومن هنا فان ممارسة الأضطهاد قد تقع مع جريمة اخرى مقترنة بها وقد تقوم الممارسة لوحدها .

*alfadhal@hotmail.com

تجارُ الوطنية

ماجد الكعبي

للسياسية أهلُها ، ولقد ذهبَ أهلُها ، فحلت مكانهم أنماط شتى من أدعياء السياسة ، ولبسوا زيها وصاروا يتشدقون ، ويهرفون بما لايعرفون، وعرضوا بضاعتهم من الأقوال الجوف في سوق البسطاء الذين يغرهم الكلام المعسول المنمق يستميلونهم به ، بل ويخدعونهم به .

وقد راجت بضاعة السياسة بعد الاحتلال ، وراج سوقها وتنوعت بضاعتها ، صار المحامي الفاشل سياسياً , والحزبي المفصول سياسياً ، ونائب الصدفة سياسياً ، وصار الحملدار سياسياً، والموظف المفصول بسبب الإختلاس سياسياً ، والأمي الذي لايحسن القراءة سياسياً لأنتمائه إلى حزبٍ معين !!

سبحان الله ما أكثر أدعياء السياسة بعد الإحتلال !!

هذا كله ليس كل العجب بل العجب أن يتحول هؤلاء في غمضة عين إلى وطنيين يعملون لصالح الوطن ويسعون إلى إعادة بنائه وتقدمه ، إمتلكوا فضائيات من وظائفهم بعد الإحتلال وإمتلكوا القصور والسيارات الفارهة المضللة وأظهروا أنفسهم بأنهم عباقرة الزمان ، بالأمس حينما أذاع توني بلير الجرذ الأشقر إعترافاته : (أنا أتحمل كامل المسؤولية وأعبر عن ألمي وأسفي وأقدم اعتذاراتي) هبوا تجار الوطنية وسماسرة السياسة بنشاط ودعوا إلى محاكمته جرّاء ما اقترفت يداه هو والأحمق بوش ولي نعمتهم وصاحب الفضل عليهم الذي مازال مصراً على عدم الاعتراف بخطيئته وتدميره للعراق ، أقول هبَّ هؤلاء الأدعياء , ولبسوا قناع الوطنية وطالبوا بمحاكمة أولياء نعمهم ليظهروا بمظهر الشرف أمام شعب بات يقتل يومياً بعدما سرقوا ثرواته وأذاقوه لباس الجوع والفقر !

لا يا أيها السادة ، العراقيون شخصوكم ، شخصوا المدعي والمختلس موظفاً ووزيراً ورئيسا , وشخصوا المزورين واللصوص نواباً وموظفين ، وشخصوا كل الذين تاجروا ولا زالوا يتاجرون بدمائهم وبهمومهم وبمعاناتهم وبأوجاعهم وبآلامهم .

فيا أيها المفسدون لم تعد العطور الفرنسية صالحة لتواري روائح أعمالكم النتنة ، لقد سرقتم أموال الشعب , وأمتلكتم بها الفضائيات والشركات والمولات والفلل والقصور الفارهة في دول الخليج وأوربا ولن تنفعكم براقع الوطنية الزائفة ، فأفيقوا من نومكم ودعوا أحلام التخمة، فقد طغى السيل ، والعاقبة للمتقين .

عراق الارامل والايتام .. بدلاً من الحضارة !

ايناس طارق

مع كل تفجير لسيارة مفخخة أو انتحاري بحزام ناسف أو عبوة وما شابه، ترتفع أعداد الأيتام والأرامل في العراق،كل يوم وكل ساعة تنتظر العوائل اعلان فقدان شخص ،وتتصاعد وتيرة المعاناة حدة ، ملايين الضحايا الذين خلفتهم العمليات الإرهابية وغيرت مسارالعديد من العوائل بعد ان فقدت الام الاب والاخ، ولا يخفى على احد أن الترمل يمتد إلى جميع نواحي الحياة الاجتماعية من فقر وعوز وتدهور اسري واجتماعي وأحيانا فساد أخلاقي، مما يعرض الأسرة والأطفال للضياع. حياة سعيدة، أسرة صغيرة، أطفال يتربون على الحب الأسري، زوج له أحلام وآمال وطموح ، وبلحظة لم تكن في الحسبان، تتوقف الحياة في هذا البيت، ويخيّم شبح الحزن على هذه العائلة قصص ارامل تزداد يوما بعد يوم واطفال هم الضحايا، إنها معاناة واحتياجات وحزن ليس له نهاية . توجد نساء يمتلكن أرادة حديدية استطعن في ظل هذه الظروف أن يسطرّن قصصا رائعة، برغم قسوة الحياة، واستطاعت ان تعيش بظلها هي، لا أن تحتاج العيش بظل رجل، ولم تجلس فريسة للاكتئاب، بل صممت على إكمال المشوار وتحمّل المسؤولية، ومنهنّ من هي الآن قدوة في المجتمع..

في جانب آخر من صورة المأساة، تحذر منظمات إنسانية عديدة من تحول العراق البلد الغني بالنفط والمياه والفكر والحضارة إلى موطن للأرامل والأيتام، بعد أن فاق عددهم ٨ ملايين بحسب إحصاءات غير رسمية.

وذكر تقرير منظمة الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة «اليونيسيف» أن عدد الأيتام في العراق يقدر بأكثر من ٥ ملايين و٧٠٠ ألف طفل. فيما أكدت دراسة أجرتها الأمم المتحدة ومراكز أبحاث أخرى أن عدد الأرامل في العراق قد بلغ ٣ ملايين امرأة.

إلا أن تقريراً لمجلس السلم والتضامن أفاد بأن وزارة الشؤون الاجتماعية العراقية لا تستطيع تحديد عدد الأرامل والأيتام نتيجة الزيادات المضطردة وعدم تسجيل معظم الحالات التي تتسبب بها حوادث العنف والعمليات الإرهابية المستمرة، ثم إن المنظمات الدولية يصعب عليها القيام بإحصاء عام للتأكد من هذه الأرقام.

ويدق خبراء اجتماعيون ناقوس الخطر من تنامي أعمال العنف في المجتمع العراقي، الأمر الذي سيتأثر به حتماً هؤلاء الأيتام في غياب الدور التربوي لأحد الأبوين أو كليهما. ولا شك في أن أطفالاً عديدين سيجنحون إلى الجريمة ويتعرضون للاستغلال بأبشع أنواعه على أيدي القتلة والمجرمين وستجد فيهم الجماعات المتطرفة ضالتها لتنفيذ مخططاتها العدوانية ضد العراق.

تحذيرات اليونيسيف

وأشارت دراسة حديثة لـ«يونيسيف» إلى أن ثلث الأطفال العراقيين لا يتوجهون إلى مقاعد الدراسة وإنما يزج بهم في العمل ويحرمون من أبسط مقومات الحياة.

ويرى مراقبون أن الأسر التي تعيلها امرأة في مجتمع رجولي كالمجتمع العراقي، تكون عرضة للانهيار النفسي وتفشي السلوكيات الشائنة. فمن الصعب على المرأة أن تجد عملاً يصونها وأسرتها من الفاقة، وإذا وجدته يكون بأجور زهيدة وتكون عرضة للمضايقات والتحرش.

وفي ظل هكذا ظروف ينتظر العراقيون أن تتوحد جهود حكومتهم والسياسيين الفاعلين وناشطي المجتمع المدني للحد من هذه الاعداد .

حذرت عدة منظمات دولية تعمل في العراق من أن تتحول بلاد الرافدين إلى بلد الأرامل والأيتام، بعد أن فاق عددهم ٨ ملايين شخص قبل ثلاث سنوات. وبرغم تضارب التقارير عن عددهم الفعلي، هناك إجماع على أهمية مواجهة هذه المشكلة.

أرقام مهولة، وجدتها منظمات دولية تابعة للأمم المتحدة في مجتمعنا بعد الاحتلال الأمريكي. فقد قدرت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة «اليونيسيف» عدد الأيتام في العراق بأكثر من ٥ ملايين و٧٠٠ ألف طفل حتى عام ٢٠٠٦.

وأكدت دراسة أجرتها الأمم المتحدة ومراكز أبحاث أخرى أن عدد الأرامل في العراق قد بلغ ٣ ملايين امرأة. لكن ومن جهة أخرى قال تقرير لمجلس السلم والتضامن أن وزارة الشؤون الاجتماعية العراقية لا تستطيع تحديد عدد الأرامل والأيتام. بسبب الاعداد المتزايدة المستمرة.

منظمة اليونيسف تصدر تقريرا عن أوضاع الاطفال في العراق ٣,٦ مليون طفل في خطر بسبب تصاعد العنف

هناك ٣,٦ مليون طفل في العراق – أي واحدٌ من بين كل خمسة من مجموع الأطفال العراقيين – معرضون لخطر الموت والإصابة والعنف الجنسي والتجنيد القسري في الاقتتال والاختطاف بحسب تقرير جديد لمنظمة اليونيسف.

ويكشف تقرير «ثمن باهظ يدفعه الاطفال» عن زيادة عدد الأطفال المعرضين لخطر هذه الخروقات بـ ١,٣ مليون طفل خلال فترة ١٨ شهراً فقط.

وبحسب التقرير يحتاج ٤,٧ مليون طفل في العراق للمساعدات الانسانية- اي ثلث اطفال العراق- بينما تواجه الأسر تدهور في الظروف المعيشية عقب العمليات العسكرية الأخيرة في الفلوجة وحول الموصل.

«الأطفال في العراق، دون أي ذنب ارتكبوه، يجدون أنفسهم وسط خط النار. كما قال بيتر هوكينز، ممثل اليونيسف في العراق، «نناشد جميع الأطراف إلى ضبط النفس واحترام وحماية الأطفال في البلاد «. وأضاف، «ما زال بامكاننا إعادة الأطفال الى طفولتهم من خلال توفير الدعم اللازم للتعافي من ويلات الحرب، والاسهام في جعل العراق أكثر سلماً وازدهاراً.»

ويوثق تقرير اليونيسف حجم وتعقيد الأزمة في بلدٍ لا يزال يترنح من آثار ما يقرب من أربعة عقود متواصلة من النزاع وانعدام الأمن والإهمال والأثر السلبي على الأطفال.

ويكشف التقرير معدلات مروعة لحالات اختطاف الأطفال، بمجموع ١,٤٩٦ حالة اختطاف أطفال دون سن ١٨ عاماً حدثت في البلاد على مدى العامين والنصف الماضيين. وهذا يعني أن ٥٠ طفلا يُختطفون شهرياً ، حيث يُرغَم العديد منهم على الانضمام إلى القتال أو يتعرضون للاعتداء الجنسي.

«إن خطف الأطفال من بيوتهم ومدارسهم ومن الشارع أمراً مروعاً»، أضاف هوكينز. «يجري اقتلاع هؤلاء الأطفال من حضن أسرهم ويتم اخضاعهم الى أكثر أنواع الإساءة والاستغلال فظاعةً وإثارة للاشمئزاز.»

وبحسب التقرير اجبر ما يقارب عشرة في المائة من الأطفال - أكثر من ١,٥ مليون طفل - على الفرار من منازلهم بسبب العنف منذ بداية عام ٢٠١٤، وفي كثير من الأحيان نزحوا لعدة مرات. في حين هناك مدرسة واحدة من بين كل خمس مدارس لم تعد صالحة للإستخدام بسبب النزاع، يوجد ما يقرب من ٣,٥ مليون طفل ومراهق ممن لم يتمكنوا من الاستمرار في التعليم.

تدعو اليونيسف إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية حقوق الطفل في العراق. هناك خمس خطوات ملموسة يجب اتخاذها على الفور، وهي:

- إيقاف أعمال القتل والتشويه والاختطاف والتعذيب والاعتقال والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال. كما يجب إيقاف الهجمات التي تستهدف المدارس والمرافق الطبية والعاملين فيها.
- ضمان إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق ودون قيد أو شرط لجميع الأطفال أينما كانوا في البلاد، بما في ذلك المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة. وفي المناطق التي تقع تحت النزاع الدائر، يجب تأمين ممرات آمنة للمدنيين الراغبين في مغادرتها وضمان تلقيهم للخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- توسيع نطاق وتحسين الخدمات التعليمية للأطفال الذين هم خارج المدرسة، من خلال توفير الصفوف المدرسية الإضافية للحاق بالركب. زيادة فرص الحصول على التعليم والتعلم وتزويد المدرسين والأطفال بالمستلزمات والمواد التعليمية والتدريب. هؤلاء هم الأطفال الذين سوف يعيدون بناء العراق ويساهمون في صنع مستقبلٍ أكثر سلماً وازدهاراً.
- وضع وتنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة الأطفال على الشفاء والتعافي وإعادة التواصل مع طفولتهم.
- زيادة التمويل حيث بدأت الموارد بالنفاد مما قلّص حجم المساعدات المنقذة للحياة الى الأطفال. تلتمس اليونيسف ٢٧٠ مليون دولار أمريكي لتغطية احتياجات الاستجابة لحالات الطوارئ في العراق للعام ٢٠١٦.

الأطفال والطفولة في العراق بخطر داهم نتيجة الخلل البنيوي الشامل وتفاقم الأزمات الهيكلية لنظام الطائفية الكليبتوقراطي

الدكتور تيسير الالوسي *

صدر عن منظمة اليونسيف بفرعها الخاص بالعراق تقرير جديد تثير الأرقام الواردة فيه ترويعا وهلعا للمجتمعين العراقي والإنساني برمته .. وبودي تسجيل ندائي هذا للتنبيه على المخاطر المحدقة بنا إذا ما أهملنا القضية وتغاضينا عن أولوية معالجة الفظاعات الجارية والتصدي لما يتعرض له أطفالنا ، إنني أهيب بالمجتمع المدني العراقي وحراكه الإنساني لأخذ زمام المبادرة وأهيب بالعوائل العراقية لإيجاد وسائل لا تنتظر من قوى الظلام والتجهيل والتخلف أن توقف جرائمها من دون مواجهة صريحة شاملة وقادرة على الحسم.. أذكّر أن معظم ما يرد هنا من أرقام يعود لليونسيف وللإحصاءات الرسمية فتخيلوا كم هي الحقيقة مرة ومريعة ومهولة!

أكدت الأرقام المهولة التي أعلنتها اليونسيف بشأن أوضاع الأطفال والطفولة في العراق تفاقم التهديد الذي يتعرض له أكثر من ٣,٦ مليون طفل عراقي أو ما نسبته خمس أطفال العراق ، إن نسبة ٢٠٪ من أطفال البلاد تتعرض اليوم "لخطر الموت والإصابة وللعنف الجنسي والتجنيد القسري في الاقتتال الذي تدور رحاه بمشاركة ميليشياوية وغطاء التحريض المتلفع بالقدسية الدينية؛ فضلا عن جرائم الاختطاف والتشغيل بأعمال خطرة والظروف التي تُكرِه تلك الملايين على ترك الدراسة والتسرب منها ".

ولقد تضخم عدد الأطفال المعرضين لخطر تلك الخروقات خلال الـ ١٨ شهراً الأخيرة فقط بحوالي ١,٣ مليون طفل. وهناك أكثر من ٤,٧ مليون طفل [أي ثلث أطفال العراق] بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية بكل تفاصيلها ، في وقت تواجه العائلة العراقية تدهوراً شاملاً في الظروف المعيشية عقب العمليات العسكرية الجارية في المناطق الغربية والشمالية .

وأحصى تقرير اليونسيف الذي لا يصل لأكثر من سجلات رسمية لا تتضمن المجريات كاملة، أرقاماً مروعة لحالات اختطاف الأطفال، وصلت ١,٤٩٦ حالة اختطاف أطفال وقعت على مدى حوالي سنتين خلتا؛ بمعدل ٥٠ طفلا يُختطفون شهرياً، ويتم إكراه عديد منهم على الانضمام إلى القتال أو يتعرضون للاعتداءات وجرائم الاتجار الجنسي بل تصفيتهم جسديا لبيع أعضائهم !

إن ثقافة العنف وسلوكياته اخترقت البيوت الآمنة وأجبرت أكثر من ١٠٪ من أطفال العراق أو مليون ونصف المليون منهم على الفرار من منازلهم بسبب العنف المنفلت منذ مطلع ٢٠١٤، ومع وجود نقص حاد في الأبنية المدرسية وعدم كفايتها لاستيعاب الحجم الحقيقي للأطفال إلا أن العنف الدائر قد خرّب خمس المدارس وتركها غير صالحة للاستخدام، وهكذا ترك التعليم وتسرب من المدرسة نحو ٣,٥ مليون طفل ومراهق ممن لم يتمكنوا من تسديد تكاليف الاستمرار في التعليم .

لقد أكد الناشطون الحقوقيون وقوى الحراك المدني مراراً وتكراراً في ضوء رصد للمشهد الدامي على مطالب رعاية الطفولة وتجنيبهم تلك الكوارث المأساوية التي تحيلهم إلى قنابل موقوتة في المدى المنظور ستشكل أفواجا إجرامية لا يستقر معها مجتمع محلي أو أممي. ونحن اليوم إذ نلقي الضوء مجدداً على هذه القضية الإنسانية الاستثنائية الخطيرة والمهمة من خلال تقرير اليونيسف ندعو المجتمع المدني العراقي ومنظماته للارتقاء إلى مستوى المسؤولية في التصدي الحازم للجريمة الكارثة ولفظاعاتها والضغط المناسب على الحكومة كي تتخذ الإجراءات الوافية وتستعين بالمجتمع الدولي في معالجة الوضع التراجيدي الراهن ، ومن أجل ذلك نطالب بالآتي :

١- وضع الخطط الاستراتيجية والتكتيكية المناسبة لوقف جرائم القتل والاختطاف والاعتقال والتعذيب والعنف الجنسي والتجنيد في الميليشيات .

٢- وضع برامج المعالجة السوسيو سايكولوجية وإعادة بهاء الطفولة في عيونهم .

٣- تخصيص التمويل الكافي للخطط الاستراتيجية التي قدرتها اليونسيف بـ٢٧٠ مليون دولار أمريكي لحالات الطوارئ في عام ٢٠١٦ فقط .

٤- توفير الحماية الشاملة للمدارس والمؤسسات الصحية وكل الموجودين فيها .

٥- التكفل بإيصال المساعدات الإنسانية بلا شروط لجميع الأطفال، بما في ذلك المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة .

٦- إيجاد كل وسائل الوصول إلى الأطفال المتسربين ممن هم خارج المدرسة وتقديم أفضل خدمات التعليم لهم بفتح الصفوف المدرسية الإضافية مع توفير المستلزمات التعليمية وبرامج نوعية فيها اهتمام بالتدريب والتنمية .

٧- الاهتمام ببرامج التوعية والتثقيف والأنشطة المجتمعية غير المدرسية بما يعيد الصحة النفسية والاجتماعية ويساعد على نمو جيل سليم .

إنّ هذا الوضع المأساوي هو بعينه الاغتيال الفعلي الهمجي للأطفال والطفولة حيث جرى ويجري خطف الأطفال من بيوتهم ومدارسهم ومن الشارع واقتلاعهم من أحضان أسرهم ليتم إخضاعهم لأكثر أنواع الإساءة والاستغلال فظاعةً ووحشية مستنكرة مدانة .. ونحن إذ يعاضد ما تقدمت به اليونسيف نجدد إدانة جرائم الإهمال والفساد الذي تتعرض له الطفولة في العراق وندين فلسفة الطائفية وسلطتها وما أفرزته من كوارث مطالبين بوضع حد لها بمساعدة أممية ترقى لعملية إنقاذ للبلاد وشعبها والانتهاء من سياسة مناشدة الذئب ليترك الضحية أو يحسن إليها تلك التي تتلبس بلبوس الإصلاح وتنسى حاجة الوضع لدبيل نوعي حاسم وشامل ! ؟

لابد من تحرير الوطن والناس وأولهم أطفال البلاد الذين وصلت معاناتهم إلى مستوى التحول بهم إلى قنابل خطيرة لا تهدد العراق حسب بل تهدد المجتمع الإنساني المعاصر برمته؛ ما يقتضي التقدم نحو تفاعلات جديدة مختلفة نوعيا.. فإلى الحراك المدني نوجه نداءنا : أنْ كفى توهانا في دوائر مغلقة لسياسة باتت تسوِّق للنظام الطائفي ومفاسده فتساهم في إعادة إنتاجه بكل تفاصيل جرائمه ! ونؤكد النداء : أنْ انتبهوا إلى مسؤولياتكم أيها النشاطون السلميون من أجل الحقوق والحريات، انتبهوا تجاه هذه الملايين ، حاضرها ومستقبلها ! كما نتوجه أيضاً بالنداء إلى الأسر والعوائل العراقية ، كي يجدوا منافذ المعالجة والتعويض عما بات يفوت بناتهم وأبناءهم بمجالات التعليم والنمو الصحي نفسيا اجتماعيا قيميا والبحث في وسائل المعالجة النوعية الجوهرية التي لا تنتظر الحلول الشاملة تنزل من سماء الطائفيين المفسدين عليهم بمطر يغيثهم ..

لنقرأ واقعنا الكارثي ونرتب أولوياته ولنضع قضية الأطفال والطفولة في أعلى أولوياتنا ولنصغ معا وسياً لنداء يستصرخنا

فهلا تنبهنا جميعا وكافة إلى واقع الفظاعات المحيطة بأطفالنا وبالطفولة في بلادنا وبنا نحن أيضا !؟

* رئيس المرصد السومري لحقوق الانسان /هولندا

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum of Human Rights Organization

No. 48 July - 2016

العدد الثامن والأربعين - تموز ٢٠١٦

سيد محمد

سعدي يوسف

أمحمّدُ الهادي ، أتيتُكَ من سِباخِ الفاوِ
من كرّادةِ الدمِ
من ضواحي الكاظميّةِ
من درابين « الكفاحِ » ...
أتيتُكَ ، أيُّها السِّبْطُ الـمُدَمّى ، أيُّها الأبديُّ
أزحفُ ...
ثوبُ عِرْسي بالسِّخامِ صبغتُهُ ،
ويدايَ داميتانِ من شوكِ الطريقِ ...
فهل سترْأفُ بي ؟
أتحملُني إلى فردوسِ كَفِّكَ ؟
أيُّها السِّبْطُ الـمُعَفَّرُ بالقنابلِ ، لستُ زانيةً
ولا مُختلّةً ...
أنا أيُّها السِّبْطُ الغريبُ ، عروسُكَ ؛
جئتُ أزحفُ من سِباخِ الفاوِ
من كرّادةِ الدمِ
من ضواحي الكاظميّةِ
جئتُ من بيتٍ عتيقٍ عندَ « باب الشيخِ »
فارأفْ بي ،
أجِرْني ...
إنّ قوماً ظالمِينَ ، معَمَّمينَ ، يطارِدونَ بَياضَ بغدادَ ؛
انتفِضْ
أمحمّدُ الهادي ... انتفِضْ !